أثر إدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية
دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

إعداد الطالب

أحمد بركات فرج الضلاعين

المشرف

الأستاذ الدكتور حسام الدين مصطفى خداش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء - الأردن

12 ، 6 ، 2014

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بـ: (أثر إدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية)

بتاريخ 12 / 6 / 2014

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــع
أ. د. حسام الدين مصطفى خداش، مشرفاً ورئيساً	....
أستاذ، نظرية محاسبية، الجامعة الهاشمية	
أ. د. وليد زكريا صيام، عضواً	....
أستاذ، محاسبة إدارية، الجامعة الهاشمية	
د. إبراهيم محمود منصور، عضواً	....
محاضر متفرغ، نظم معلومات محاسبية، الجامعة الهاشمية	
أ. د.عبد الناصر إبراهيم نور ،عضواً خارجياً	....
أستاذ، محاسبة مالية، جامعة الشرق الاوسط	

إهداء

بفضل من الله أهدي هذا العمل لمن وريت الثرىملأي حبيبتي وقر ة عيني رحمها الله واسكنها فسيح جنانه

و إلى والدي مهجة قلبي ورفيق دربي

وا إلى كل من ساعدني في هذه الدراسة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ) إبراهيم[7]

(وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) لقمان[12]

الحمد لله حمد الشاكرين العابدين، والحمد لله حمداً يليق بعظيم ذكره وجلال سلطانه، الحمد لله الذي له الفضل كله، وله الشكر كله، وله يرجع الأمر كله .

أتقدم بعظيم الشكر والامتنان الخالص إلى من أرشدني على طريق العلم، وأنار بعلمه درب النجاح والفلاح،ليسير بنور علمه الذي منَ الله عليَ به ركب طلبة العلم والذي شرفني بأن أكون من هذا الركب الأستاذ الدكتور حسام الدين خداش المحترم .

كما وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الكوكبة العلمية التي اضفت على هذة الرسالة ألق وتميز وهم أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام المحترم و الاستاذ الدكتور ابراهيم منصور المحترم و الاستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور المحترم.

كما و أتقدم بالشكر والعرفان والإجلال والتقدير إلى أفراد عائلتي جميعا من كبيرهم إلى صغيرهم ذكوراُ واناثاً الذين كانت لهم اليد الخفية في مساعدتي وتشجيعي، وأخص بالشكر أيضاً عائلة أبا طارق، وأخي أشرفـوا إبراهيم جزآهم الله عني خير الجزاء .

كما وأشكر كل من ساعدني على إتمام هذه الدراسة.

أحمد بركات الضلاعين

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

أثر إدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية

دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

إعداد الطالب

أحمد بركات فرج الضلاعين

إشراف

الأستاذ الدكتور حسام الدين خداش

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير إدارة السيولة على كفاءة الأداء المالي لدى المصارف الأردنية التجارية و الإسلامية ، بالإضافة إلى تحديد العوامل والمحددات المؤثرة على إدارة السيولة لدى تلك المصارف ،وكيفية تجاوز تلك المحددات والصعوبات .

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي لدى المصارف الإسلامية والتجارية , تم تحديد مجموعة من نسب السيولة وعوائد الأداء المالي , كما وتم تحديد القيم من خلال البيانات المالية للمصارف و المفصح عنها في سوق عمان للأوراق المالية ، ولقياس مدى تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي تم استخدام برنامج (SPSS) الإجراء التحليل الإحصائي .

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية , كما ويوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، كما وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنوع المصرف على العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي , مما قد يُفسر تفاوت درجات السيولة

والأداء المالي لدى المصارف الإسلامية والتجارية ، كما وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمحددات إدارة السيولة على الأداء المالي لدى المصارف الأردنية .

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: التأكيد على كل من المصارف الإسلامية والتجارية على ضرورة تحسين كفاءة إدارة السيولة لديها من خلال قيام المصارف الإسلامية برفع رأس المال لديها عن طريق تشجيع المصارف التجارية على الاستثمار لديها , أيضاً قيام المصارف التجارية برفع رأس المال لديها لتقليل اعتمادها على الودائع مما يؤدي إلى خفض درجة مخاطر السيولة ، و التأكيد على ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية في سن وتشريع القوانين التي تساعد على زيادة نسبة توظيف الأموال لدى المصارف بنوعيها ، إضافة إلى التأكيد على ضرورة قيام المصارف الإسلامية والتجارية بتجاوز محددات إدارة السيولة من خلال توفير واستغلال و خلق أدوات و أسواق استثمارية جديدة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 الدراسات السابقة

1.5.1 الدراسات العربية

2.5.1 الدراسات الأجنبية

6.1 ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها

7.1 التعريفات الإجرائية

8.1 نموذج الدراسة

9.1 فرضيات الدراسة

1.1 مقدمة

يعتبر موضوع إدارة السيولة من المواضيع بالغة الأهمية، والتأثير على الأداء المالي للمنشأة على اختلاف أنواعها، سواء كانت مالية أو صناعية أو تجارية, حيث أن إدارة السيولة في المنشأة يجب أن تكون متوازنة ما بين التزامات المنشأة واستثماراتها, الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية في الأداء المالي لتلك المنشأة وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من السيولة التي تتوافر لدى المنشأة وخاصة المنشأة المالية .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، وذلك للبحث في كيفية إدارة السيولة لدى المصارف الأردنية سواء الإسلامية أو التجارية,حيثُ أن إدارة السيولة تتمثل في جانبين: الأول يتعلق في استغلال السيولة المتوافرة لدى تلك المصارف إضافة إلى توفيرها للحد المناسب من السيولة لتغطية التزاماتها, والجانب الثاني يتعلق في دور إدارة تلك السيولة في التأثير بشكل ايجابي على الأداء المالي و النتائج المالية لتلك المصارف، كون عدم إدارة السيولة بشكل مناسب قد يؤثر سلباً على الأداء المالي للمصارف سواء بانخفاض النتائج المالية للمصارف أو خروج تلك المصارف من السوق بسبب عدم توفير السيولة لسداد التزاماتها .

كما تأتي هذه الدراسة لبيان مدى كفاءة المصارف التجارية في إدارة السيولة، مقارنة بالمصارف الإسلامية، وبيان أبرز الصعوبات والمحددات التي تؤثر على إدارة السيولة لدى تلك المصارف, إضافة إلى البحث والوقوف على الحلول التي تساعد على تجاوز تلك المحددات والصعوبات .

2.1 مشكلة الدراسة :

إن إدارة السيولة في المصارف الأردنية تحكمها مجموعة من العوامل الخارجية، والتي تتمثل في التشريعات والسياسات التي يضعها البنك المركزي الأردني، لضبطوا إدارة السيولة المتوافرة لدى تلك المصارف، وأيضاً هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي تحكم إدارة السيولة لدى المصارف الأردنية، والتي تتمثل في سياسات وتعليمات الاستثمار الداخلية والتي تؤثر على إدارة السيولة لديها , وتؤثر تلك العوامل الخارجية والداخلية بظهور تباين في إدارة تلك السيولة بين المصارف الإسلامية والتجارية والذي بدوره يؤثر على نتائجها المالية .

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ما مدى تأثير إدارة السيولة على كفاءة الأداء المالي لدى المصارف الأردنية التجارية و الإسلامية ؟

2- ما أبرز المحددات التي تؤثر على إدارة السيولة لدى المصارف الأردنية التجارية و الإسلامية؟

3- ما العناصر التي تؤثر على إدارة السيولة لدى المصارف الأردنية التجارية والإسلامية ؟

4- ما الحلول التي يمكن عرضها وتوفيرها لتجاوز المحددات والصعوبات في إدارة السيولة؟

3.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- تحديد مدى تأثير إدارة السيولة على كفاءة الأداء المالي لدى المصارف الأردنية التجارية والإسلامية .
2- بيان أبرز المحددات التي تؤثر على إدارة السيولة لدى المصارف الأردنية التجارية و الإسلامية .

3- تحديد العناصر المؤثرة على إدارة السيولة لدى المصارف الأردنية التجارية و الإسلامية.

4- بيان أبرز الحلول التي يمكن توفيرها لتجاوز المحددات والصعوبات في إدارة السيولة .

4.1 أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية الإسلامية والتجارية، ونتيجة للتباين في فاعلية إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية والتجارية، و تأثير العوامل الداخلية والخارجية على تلك الإدارة والتي بدورها تؤثر على النتائج المالية للمصارف, كان لا بد من بيان مدى تأثير السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية مقارنة بالمصارف الإسلامية, وتحليل العلاقة بين نوع المصرف وكفاءة إدارة السيولة .

وتكمن أيضاً أهمية الدراسة في الوقوف على المحددات والصعوبات التي تعيق تحسين إدارة السيولة في المصارف سواء الإسلامية أو التجارية, وأن نوفر المعلومات والحلول لتلك الصعوبات، الأمر الذي يساعد في تجاوزها, وبالتالي النهوض بتلك المصارف لنتائج مالية جيدة وصولاً لتحقيق انتعاش في الاقتصاد الأردني.

5.1 الدارسات السابقة

1.5.1 الدراسات باللغة العربية :

1. دراسة (الإسماعيل –2011) بعنوان "**الاستثمار طويل الآجل في المصارف الإسلامية** " تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتحليل قدرة المصارف الإسلامية في تحقيق أهدافها الاستثمارية طويلة الأجل، وقدرتها على تعزيز التمويل في الاستثمار طويل الأجل, وقدرة البنوك على تطوير أساليبها الاستثمارية بما يخدم أهدافها التنموية والاقتصادية والاجتماعية،حيثُ توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تنوعاً في صيغ التمويل الإسلامي، بحيث تنسجم مع جميع أوجه الاستثمار قصير ومتوسط وطويل الأجل,وإن هناك التزاما بعمليات التمويل التي تتم بمعايير الشريعة الإسلامية، وأيضاً توصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً في مستوى التمويل طويل الأجل الذي يؤثر بدوره على أهداف المصارف الإسلامية، وخاصة الاجتماعية منها، وأشارت أيضاً إلى غياب المقرض الأخير لدى المصارف الإسلامية مما يؤدي إلى معدلات سيولة مرتفعة لا يتم استثمارها.

2. دراسة (البيطار – 2010) بعنوان "**عوائد ومخاطر استثمار المصارف الإسلامية لمصادر أموالها مع مقارنتها بالمصارف التقليدية** " تهدف هذه الدراسة في بيان أهم أوجه الاستثمار في المصارف الإسلامية, والمتمثلة في المرابحة والمشاركة ومزايا ومساوئ كل واحدة منهما مع مقارنتها مع أوجه الاستثمار في المصارف التقليدية المتمثلة في الإقراض, مع بيان مخاطر الاستثمار في كلا النوعين، وبالتالي توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري، وقد

توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية أعلى من التقليدية، وأن العوائد الاستثمارية على الودائع أعلى في المصارف التقليدية من المصارف الإسلامية.

3. دراسة (الرفاعي – 2010) بعنوان " **أثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية** " تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل الداخلية (المصروف مقارنة بالإيرادات وحقوق المالكين) على العوائد والمخاطر والتي تمثل الأداء المالي للمصارف , وقد توصلت الدراسة بعد بيان أهم التأثيرات المرتبطة بعناصر الدراسة إلى وجود تأثير بين تلك العناصر، حيثُ جاءت توصيات الدراسة بضرورة أن تتوسع إدارة المصارف في منح الائتمان، لأن معدل التوظيف في الدراسة كان منخفضاً، ويجب على إدارة المصارف إعادة النظر في المصروفات الإدارية والتشغيلية، وذلك كون نسبة المصرفات إلى الإيرادات كانت مرتفعة.

4. دراسة (زيتون – 2010) بعنوان" **تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة المنتهية بتمليك) في البنوك الإسلامية** " تهدف هذه الدراسة إلى بيان جودة وسائل الاستثمار الإسلامية في ظل تطبيقها وفق المعايير الإسلامية, من خلال بيان وجود تأثير للالتزام بالتطبيقوأثر ُه على تقييم وسائل الاستثمار ومدى جودة هذا التقييم، إضافة إلى أثر هذا الالتزام على قدرة المصارف الإسلامية الأردنية على تطبيق وابتكار وسائل استثمارية جديدة، وهل هناك أثر على جودة التقييم لوسائل الاستثمار من خلال التركيز على وسيلة استثمارية واحدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناكتأثير ا لجودة وسائل الاستثمار في ضل تطبيق منسجم مع معايير الشريعة و تُأثر تلك الجودة على زيادة مستوى الالتزام

بضوابط التقييم، كما توصلت أيضاً إلى عدم وجود تأثير لمدى جودة أداء وسائل الاستثمار على قُدراتها على تلبية حاجات العملاء ورغباتهم مع عدم وجود تأثير لجودة الأداء على قدرة البنك في ابتكار وسائل جديدة للاستثمار.

5. دراسة (الأعرج – 2010) " **مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن** " تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق المصارف العاملة في الأردن لإدارة مخاطر السيولة للممارسات المقترحة من لجنة "بازل"، ومساعدة المصارف على تطبيق أفضل هذه الممارسات المصرفية المقترحة، واقتصرت هذه الدراسة على تحليل مدى التطبيق ضمن مستوى الإدارة العامة في المصارف، من خلال استبانه تحدد وجهة نظر تلك الإدارة، ومن نتائج وتوصيات الدراسة أنه لا بد من ضرورة قيام المصارف باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة، وتطوير أدوات قياس ومتابعة، ومراقبة لمخاطر السيولة مع ضرورة وضع سياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة .

6. دراسة (قويدر –2008) بعنوان "**أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان في المصارف لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة** " تهدف هذه الدراسة إلى بيان وجود تأثير للسياسة النقدية على حجم الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المصارف وسيولتها،حيثُ اعتمدت الدراسة في وضع فروضها على فرضيات العالمين (kashyap & sten)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أهمها أن السياسة النقدية تؤثر على

معدل الفائدة السوقية، وأن هناك تأثير لمعدل الفائدة وعرض النقد على حجم الائتمان في المصارف الصغيرة أكثر من الكبيرة، وأن التغير في عرض النقد ومعدل الفائدة يؤثر بشكل أسرع على المصارف الصغيرة، وقد أوصت تلك الدراسة بزيادة دور البنك المركزي في استخدام أدواته للوصول إلى تحكم أكبر في سيولة المصارف وخاصة الكبيرة منها.

7. دراسة (حمدان – 2007) بعنوان "**العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلاميةوإمكانية استخدام أدوات مالية جديدة للحد من هذه الظاهرة** " تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة العوامل التي أدت إلى ارتفاع حجم الفائض النقدي في المصارف العربية الإسلامية, وفحص تأثير تطوير الأدوات الاستثمارية على زيادة كفاءة إدارة الفائض النقدي في المصارف الإسلامية العربية, وتكونت عينة الدراسة من المصارف العربية الإسلامية التي لها أكثر من عشر سنوات عمل، وكانت هذه العينة مكونة من 15 مصرفاً, وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: عدم وجود تأثير لطريقة المرابحة على الفائض النقدي, مع وجود تأثير لتوجيه الاستثمارات على قطاعات محددة على زيادة كفاءة إدارة الفائض النقدي, وتأثير كل من (رأس المال, الأرباح المحتجزة, الاحتياطات) على إدارة الفائض.

8. دراسة (وهيب – 2007) " **مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنه)** " تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العمليات المالية والائتمانية السائدة في جانبي مصادر الأموال واستخداماتها لدى كل من النظامين الإسلامي والتقليدي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الوصول إلى نتائج

الدراسة، والتي تشير إلى تمايز واختلاف بين النظامين في المنهاج وفي القواعد المحاسبية الحاكمة لإدارة الأموال على جانبي الميزانية، سواء في أدوات الاستثمار أو أدوات القياس.

9. دراسة (الدلقموني –2004) بعنوان "**أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية على مؤشراتها المالية (رأس المال, توظيف الأموال, الربحية)**" تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر العلاقة التي تربط بين فائض السيولة النقدي السيولة الكلية والسيولة الفعلية ومخاطر السيولة والمؤشرات المالية (رأس المال، توظيف الأموال، الربحية)، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الأردنية، وعددها ستة مصارف تجارية هي:(العربي، الإسكان، الأهلي، القاهرة عمان، الأردن، المؤسسة العربية المصرفية)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من خلال عملية التحليل الكمي، كان أبرزها وجود علاقة طردية بين السيولة الفعلية وبين توظيف الأموال، وعلاقة طردية بين السيولة الكلية وبين رأس المال، وعلاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وبين الربحية، وصولاً إلى وجود تأثير لفائض السيولة على المؤشرات المالية للمصارف التجارية في الأردن.

2.5.1 الدراسات باللغة الأجنبية :

1. دراسة (Shamsher. et al - 2008) بعنوان " **كفاءة البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية** " تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى قياس ومقارنة كفاءة الربحية والتكاليف لدى 80 مصرفاً في دول (oic)، وتمثلت عينة الدراسة في 37 مصرفاً تجارياً، و43 مصرفاً إسلامياً، وقد توصلت

الدراسة إلى نتائج من أهمها: أنه لا يوجد اختلاف جوهري في مجمل الكفاءة بين النوعين مع وجود مجال كبير لتحسين التكاليف لدى النوعين، وأن غالبية النتائج تصب في تفضيل المصارف الإسلامية ذات الأنظمة الإسلامية الحديثة.

2. دراسة (Manaseer -2007) بعنوان "**محددات الربحية في البنوك الإسلامية والتجارية، أدلة من منطقة الشرق الأوسط** " تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود قيود مفروضة على المصارف الإسلامية، والتي بدورها تقلل من ربحية المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التجارية،حيثُ ربطت هذه الدراسة بين الربحية وتركيب تلك المصارف، وقد تمثلت عينة الدراسة في 69 مصرفاً تجارياً، و21 مصرفاً إسلامياً توزعت بين أربع دول، وهي: (الأردن، مصر، السعودية، البحرين) وقد اشتملت الدراسة على البيانات المالية خلال الفترة ما بين (1996–2003)، وقد كانت النتائج التحليلية للدراسة قد سلطت الأضواء على العلاقة بين تركيب المصرف وربحيته من خلال التركيز على أهمية حجم المصرف مقارنة بربحيته بين المصارف الإسلامية والتجارية، ووجود تأثير الإيداعات المصرفية في المصارف التجارية على العائد على الأصول والعائد على حقوق المالكين، مقابل وجود تأثير للإيداعات على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية فقط، وذلك لكون المصارف التجارية تقوم بدفع فائدة على الإيداعات، مع عدم وجود تجانس في الأنظمة المصرفية، إلا في دولة واحدة هي السعودية .

3. دراسة (Slman and Zeitun -2006) بعنوان " **أداء البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط حالة دراسية على الأردن** " تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتقييم التجربة الأردنية في المصارف الإسلامية، وذلك لتقييم أداء هذه المصارف، وقد تمت الدراسة على مصرفين إسلاميين في الأردن هما: (البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي)، ومن أبرز النتائج التي توصلت أليها هذه الدراسة وجود تحسن في كفاءة هذه المصارف مع الإشارة إلى وجود تركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل في عمليات التمويل، وأن التحسن المستمر في ربحية البنك الإسلامي الأردني قد شجع على الاستثمار في نظام المصارف الإسلامية .

4. دراسة (Zaher and Hassan - 2001) بعنوان " **مقارنة بين الدراسات الأدبية للبنوك الإسلامية المالية** " تهدف هذه الدراسة إلى عمل مقارنة بين الدراسات التي تمت على المصارف الإسلامية من حيث عرض الدراسة للملامح الأولية لعمليات التمويل في المصارف الإسلامية، وقد قام الباحث بعرض الأدوات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، ومقارنتها بالأدوات الاستثمارية لدى المصارف التجارية، وعرض أبرز المشكلات القانونية التي تواجه استخدام الأدوات الاستثمارية .

6.1 ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها

تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بعدة أمور أهمها :

1- أنها تُظهر أثر إدارة السيولة على الأداء المالي في المصارف الأردنية بشكل يقارن بين المصارف التجارية والإسلامية، لإظهار أبرز الفروق والمحددات في إدارة كل نوع من هذه الأنواع للسيولة، وانعكاس ذلك على الأداء المالي .

2- اهتمت هذه الدراسة بتغطية فترة زمنية حديثة، وذلك لإظهار وجود محددات للسيولة، من خلال نتائج الأداء المالي للمصارف التجارية والإسلاميةوا إدارتها للسيولة .

3- كما اهتمت هذه الدراسة في إظهار التحديات، وعرض الحلول التي تساعد على استغلال المصارف الأردنية للسيولة الفائضة لديها .

7.1 التعريفات الإجرائية :

1- السيولة: هي ما تحتفظ به المصارف من أموال على شكل نقد أو موجودات سريعة التحويل إلى نقد، وبدون خسارة من أصل قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذا المصرف، وبدون تأخير وتحقيق عوائد مالية من استثمار تلك الأموال.

2- السيولة الكلية: هي مجموع الموجودات السائلة التي تظهر في قوائم المصرف على اختلاف أشكالها .

3- السيولة الفعلية : هي مجموع النقد المتوفر لدى المصرف مطروح منه الاحتياطي القانوني، وهي السيولة التي يمكن استخدامها فعلاً .

4- مخاطر السيولة : وهي مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل التي في حكم المصرف مقسمة على إجمالي ودائع المصرف .

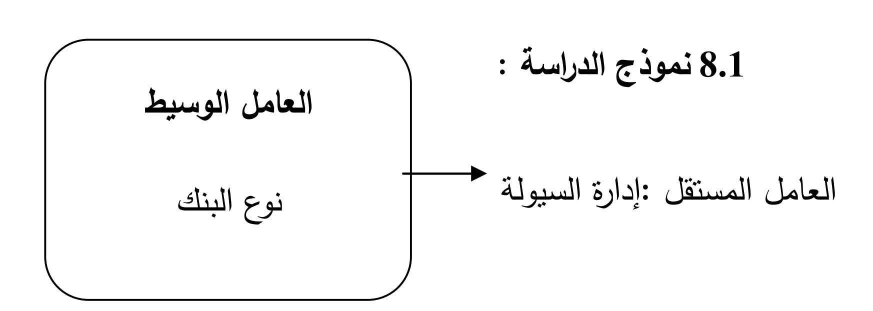
5- نسبة توظيف الأموال: وهي إجمالي القروض والسلف والأوراق المالية التي قامت المصارف من خلالها باستثمار السيولة التي لديها إلى إجمالي حجم الودائع وحقوق الملكية .

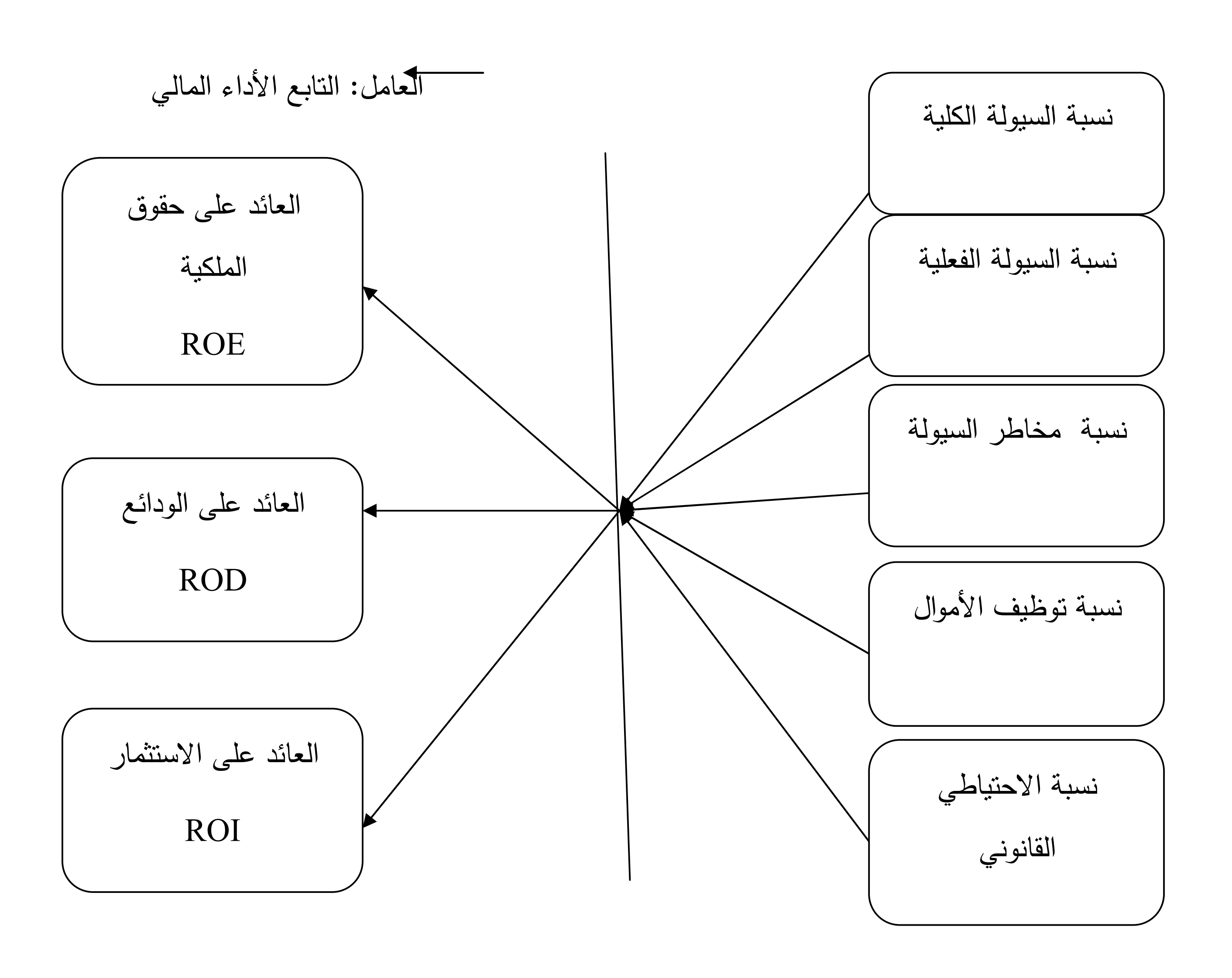
6- الاحتياطي القانوني: وهي نسبة مئوية يقتطعها البنك المركزي بشكل إجباري من إجمالي الودائع وقد تم تحديد هذه النسبة بـ 8% للمصارف الإسلامية والتجارية على حد سواء .

7- الأداء المالي: وهو مجموعة من المؤشرات المالية التي تُظهر مقدار العائد من استثمار السيولة لدى المصرف على حقوق المالكين ورأس المال والموجودات,و الودائع والتي تظهر مدى كفاءة النتائج المالية التي تحققها المصارف.

9- إدارة السيولة : تتمثل في مجموع النسب المالية الخاصة بالسيولة والتي تعكس كفاءة إدارة المصارف للسيولة بشكل متوازن بين الالتزامات والاستثمارات .

8.1 نموذج الدراسة :





شكل رقم (1) نموذج الدراسة

9.1 فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية :

H01 : لا يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية.

H02 : لا يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

H03 : لا يوجد تأثير لنوع المصرف على العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي .

HO4 : لا يوجد تأثير لمحددات إدارة السيولة على الأداء المالي لدى المصارف التجارية و الإسلامية.

الفصل الثاني

المصارفوا إدارة السيولة

1.2 **المبحث الأول:** المصارف الأردنية الإسلامية والتجارية، تعريفها ونشأتها ومصادر تمويلها

1.1.2 تعريف المصارف التجارية

2.1.2 تعريف المصارف الإسلامية

3.1.2 نشأت وتطور المصارف الإسلامية و التجارية

4.1.2 مصادر تمويل المصارف الإسلامية والتجارية

2.2 **المبحث الثاني:** السيولة إدارتُها مفهومها و أدواتها

1.2.2 مفهوم السيولة و أهميتها

2.2.2 تصنيف السيولة ومكوناتها

3.2.2 العواملالمؤثر ة في السيولة لدى المصارف الإسلامية والتجارية

4.2.2 النظريات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية والتجاريةوا إدارة السيولة المتوزنة

5.2.2 أدوات استثمار السيولة لدى المصارف الإسلامية والتجارية

3.2 **المبحث الثالث:** مخاطر السيولة ومحددات استخدامها

1.3.2 مخاطر السيولة

2.3.2 محددات السيولة

تمهيد

تُعتبر إدارة سيولة المصارف في الأردن من المواضيع ذات الأهمية ، نظراً لختلاف طبيعة عمل المصارف الأردنية الإسلامية منها عن نظيرتها التجارية, إضافة ألى دور الأدوات الاستثمارية في المساعد على استغلال السيولة المتاحة لدى المصارف الأردنية.

لذلك يهدف هذا الفصل إلى بيان نشأة المصارف الإسلامية والتجارية والتعريف بها، وبيان مصادر التمويل الداخلية والخارجية لهذه المصارف, وبيان إدارة السيولة في المصارف من حيث مكوناتها وأدوات الاستثمار المستخدمة فيها، والمخاطر المرتبطة بها، والتحديات التي تقلل من استغلال السيولة على الوجه المطلوب .

1.2 المبحث الأول : المصارف الأردنية الإسلامية والتجارية، تعريفها ونشأتها ومصادر تمويلها

يهدف هذا الجزء إلى التعريف بالمصارف الأردنية بنوعيها الإسلامي والتجاري، وتاريخ نشأتها، حيث يعتبر القطاع المصرفي في الأردن حلقة مهمة من حلقات النظام الاقتصادي في المملكة، وتنعكس من خلالها السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة ، والتي تحاول من خلالها الحفاظ على متانة وقوة الجهاز المصرفي الأردني ، وتحقيق التوازن الاقتصادي ، لذلك كان لا بد من الوقوف على هذا الجزء لنتمكن من فهم طبيعة عمل ونشأة تلك المصارف وصولاً إلى التفريق بين نوعي المصارف في الجهاز المصرفي الأردني .

1.1.2 تعريف المصارف التجارية :

هي مؤسسات مالية تعمل كوسيط بين المؤسسات والأفراد التي يكون لديها فائض مالي، أي أموال تزيد عن حاجتها وتريد استثمارها, وبين المؤسسات والأفراد التي لديها عجز نقدي لا يمكنها من تلبية متطلبات تطوير أعمالها مقابل نسبة فائدة محددة, ومن هنا فإن المصارف تلعب دور الوسيط بين المودعين و المقترضين (البيطار : 2011).

2.1.2 تعريف المصارف الإسلامية :

وقد جاءت للمصارف الإسلامية تعريفات عدة، ومنها:

عرف (الشمري: 2008،ص22) المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية، تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أساس أخلاقي وإنساني واقتصادي واجتماعي"، أي أنها مؤسسة لا تهدف للربح بقدر ما تهدف إلى تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية لتحقق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة .

أيضاً عرف(الخضيري :1999،ص31) المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية مما يساعد على التنمية الاقتصادية " .

كما اشار(الشعار: 2005) بأن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسة مالية يقوم عملها على أساس أحكام الشريعة الإسلامية, هذه المؤسسة تضطلع بعدة ادوار أهمها: توفير وعاء استثماري للمدخرات وتوزيع الموارد على أساس الدخل الاستثماري غير المحدد مسبقا، وليس كما هو الحال في المصارف الأخرى التي تقوم أعمالها على أساس تحديد عائد الاستثمار أي الفائدة.

كما عرف(الزحيلي: 2007،ص24) المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسة مالية حديثة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها في المعاملات المدنية ولا سيما النقدية, وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها، أو تنميتها بأساليب وأدوات مشروعة لمصلحة المشتركين، هادفة إلى أعادة بناء المجتمع الإسلامي وتحقيق أفاق التنمية الاقتصادية " .

كما بينت دراسة (Shamsher . et al : 2007) إلى أن المصارف الإسلامية تعمل بنفس وظيفة المصارف التجارية كوسيط، ولكنها لا تستلم فائدة محددة مسبقاً من المقترضين، ولا تدفع سعر فائدة للمودعين، بل تعتمد على اتفاقيات مشاركة الأرباح والمخاطر مع المودعين .

نلاحظ ان تعريفات المصارف التجارية والإسلامية تتفق من حيث وظيفة المصرف ولكن تختلف من حيث الهدف والغاية الرئيسة لكل منهما .

3.1.2 نشأة وتطور المصارف الإسلامية والتجارية :

وهنا سوف يتم عرض نشأة المصارف الإسلامية والتجارية على الصعيد المحلي، وذلك للوصول إلى تحديد قدرات المصارف الإسلامية والتجارية في الأردن من خلال تاريخ بداية عملها

وتطورها للوقوف على مدى تأثير ذلك على قدراتها المالية وأدائها المالي بالنسبة لنوعي المصارف في الأردن .

نشأة المصارف الإسلامية :

وعلى الصعيد المحلي تم إنشاء (البنك الإسلامي الأردني) في عام 1978 حيث كانت بداية العمل المصرفي, وفي مطلع عام 1992 تم إنشاء البنك العربي الإسلامي الدولي والذي يعتبر المحاولة الأولى لإنشاء مصرف إسلامي له انتشار دولي, وفي مطلع القرن العشرين تم إنشاء مجموعة من المصارف منها (بنك الأردن دبي الإسلامي, و بنك الراجحي).

نشأة المصارف التجارية:

وعلى الصعيد المحلي يعتبر إنشاء المصرف العثماني (أول المصارف العاملة في الأردن) بداية إنشاء المصارف التجارية في الأردن والذي باشر أعماله المصرفية عام 1925 وهو يمثل بداية الصناعة المصرفية في الأردن وكان ذلك فاتحة الطريق لافتتاح مصارف أخرى منها البنك العربي في عام 1934حيث كان مجلس النقد الفلسطيني هو المسؤول عن البنك في تلك الفترة, وبعد حرب 1948 تم تحويل مسمى المجلس لمسمى جديد وهو مجلس النقد الأردني الذي تأسس عام 1950 وذلك بموجب القانون المؤقت رقم (35) لسنة 1949 وهو بداية تأسيس ما يعرف الآن بالبنك المركزي الأردني (فليح :2006) .

وقد قام (ما كان يعرف بمجلس النقد الأردني) بطرح الدينار الأردني للتداول لأول مرة في بداية تموز عام 1950، وبقي المجلس هو السلطة الوحيدة المخولة بإصدار النقد و المسكوكات حتى عام 1964, حيث تم تأسيس البنك المركزي الأردني لتصبح هذه المهمة من وظائفه، وقد شكل ذلك بداية لعمل المصارف ضمن الجهاز المصرفي الأردني حيث بدأت عمليات التوسع, وكان ذلك واضحاً بعد تأسيس البنك المركزي الأردني الذي اعتبر السلطة التنفيذية التي تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة السياسات النقدية ولاقتصادية للبلاد(الزيدانين :1995) .

وقد تم تعديل قانون البنوك بقانون جديد رقم 28 لسنة 2000 وذلك بغرض تحقيق السياسات الاقتصادية للمملكة في تنظيم السياسة النقدية والائتمانية المصرفية بما يساعد على دعم الاستقرار النقدي, ومراقبة و تنظيم أعمال المصارف التجارية.

و نلاحظ هنا تفاوت بين ظهور وعمل المصارف التجارية والإسلامية مما يعطي للمصارف التجارية الأفضلية لقدم إنشائها وتوسعها ، إضافة إلى أن الاقتصاد الأردني ممثلا بجهازه المصرفي استطاع أن يقطع شوطا مهماً في عملية التنمية والتطوير الاقتصادي ومواجهة التحديات, والتي تمثلت في توسع هذا القطاع, إضافة إلى ظهور مؤسسات مالية جديدة ومتنوعة الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود جهاز مصرفي قادر على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية ومتطلباتها على اختلاف الفترات الزمنية.

4.1.2 مصادر تمويل المصارف الإسلامية والتجارية :

و في هذا الجزء سوف يتم بيان مصادر تمويل المصارف الإسلامية والتجارية كون مصادر تمويل تشكل عنصر رئيسي من عناصر السيولة المصرفية لدى القطاع المصرفي, ويمكن من خلال بيان مصادر التمويل أن نُظهر التباين بين تلك المصادر في كلا نوعي المصارف الأردنية التجارية والإسلامية الأمر الذي يؤثر على حجم السيولة لديها .

إن الطريقة التي يمكن من خلالها معرفة مصادر تمويل المصارف الأردنية هو من خلال النظر إلى القوائم المالية , ولا تختلف المصارف الإسلامية عن التجارية كثيرا في مصادر التمويل حيث تقسم مصادر التمويل لديها إلى قسمين مصادر داخليه(ذاتية) وهي رأس المال, الاحتياطات، الأرباح المحتجزة ومصادر خارجية (تتمثل في الودائع) ودائع تحت الطلب و ودائع ادخارية بهدف الاستثمار, ولكن قد تختلف في الأهمية النسبية والمبدأ الذي يتم من خلاله الحصول هذه المصادر في كلا نوعي المصارف (صوان:2001) .

أولاً – المصادر الداخلية (الذاتية):

1- رأس المال المدفوع :

يُعتبر رأس المال المدفوع هو المصدر الأساسي في المصارف الإسلامية والتجارية لأنه يعتبر المورد الأولي الذي يبدءا المصرف من خلاله أداء أعماله في مرحلة التأسيس ويقوم بتوفير الموارد الاولية والمستلزمات التي يحتاجها للمباشرة بنشاطه المصرفي وقد حدد قانون البنوك الأردني رقم 28

لعام 2000 حداً أدنى لرأس المال المدفوع حتى يباشر المصرف أعماله , ويعتبر رأس المال المدفوع أيضاً ضمانا للمودعين لإعطائهم الثقة بالمصرف(حمدان : 2007) و (الدلقموني:2004).

2- الاحتياطيات : وتقسم الاحتياطيات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- الاحتياطي القانوني : وهو نسبة يتم اقتطاعها من إجمالي الودائع بنسبة 8% لضمان ودائع العملاء(قانون البنوك الأردني رقم 28,المادة 62) .

- الاحتياطي الاختياري : وهو نسبة يتم اقتطاعها من صافي الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة و يتم تحديد النسبة من قبل إدارة البنك بموافقة الهيئة العامة (الميناوي :2000) .

- الاحتياطي الخاص : وهو نسبة يتم اقتطاعها من صافي الربح لمواجهة الحالات الطارئة و عمليات التوسع المراد القيام بها ، وتُحدد النسبة من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة العامة (قانون البنوك الأردني رقم 28,المادة 187) .

3- الأرباح المحتجزة : وهو ذلكالجز ء من الأرباح المتبقي بعد تحديد نسبة الاحتياطيات بأنواعها وتوزيع جزء من الأرباح على المساهمين.

ونلاحظ تشابه المصارف الإسلامية مع التجارية في المصادر والتي تشكل في مجملها حقوق الملكية للمصارف وتعتبر هذه المصادر ذات اهمية كونها لا تتعرض إلى مخاطر السحب المفاجئ أو عدم التأكد, لذلك يمكن أن نستخدمها في استثمارات طويلة الأجل .

ثانياً :المصادر الخارجية:

وتتمثل المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية بالودائع وسندات الإقراض أما مصادر المصارف التجارية فتمثل بالودائع والاقتراض ، وتأتي مصادر المصارف الإسلامية كالتالي:

1- الودائع : وتقسم الودائع في المصارف الإسلامية إلى :

- الودائع الادخارية : وهي عقد يتم بين المصرف والمودع يخول المصرف فيه استثمار هذه الأموال ويحصل العميل على عائد نتيجة الاستثمار وفي حال وقوع خسائر فإن العميل يتحمل مع المصرف الخسارة ويتقاضى المصرف أتعاباً مقابل خدماته على الوديعة (شيخون :2001) .

- الودائع تحت الطلب : وهو حساب يتم فتحه للعميل يحق للعميل السحب منه في أي وقت, ويقدم المصرف للعميل على هذا الحساب مجموعة من الخدمات مثل إصدار دفتر شيكات وإصدار بطاقة المصرف الإلكتروني وغيرها من الخدمات يتقاضى البنك أتعاباً مقابلها (صوان : 2006) .

- الودائع الاستثمارية : وهي الوديعة التي يودعها العميل لدى المصرف الإسلامي بهدف استثمارها ويستخدمها البنك على أساس المضاربة, وقد تكون محددة أو غير محددة الزمن, ويكون الاتفاق فيها بين المصرف والعميل إما على نسبة محددة مسبقاً كما في صناديق الاستثمار أو يكون البنك وسيطا بين العميل وشركة الاستثمار أي وكيلاً يتقاضى أتعاباً مقابل خدماته(صوان: 2006) .

2- سندات المقارضة: وهي أدوات استثمارية تقوم بتجزئة رأس المال المضاربة حيث يمثل مجموع المالكين ورأس المال, ويكون الطرف الثاني هو المضارب (صوان : 2006) .

ويتم إصدار سندات المقارضة على شكل صكوك ملكية تغطي رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال بنسبة ملكية كل منهم .

المصارف التجارية :

1- الودائع : وتقسم الودائع إلى ثلاثة أنواع وهي :

- ودائع التوفير : وهي عبارة عن حسابات دفاتر التوفير, وهذا النوع من الودائع لا يحصل فيه العميل على أي خدمات مثل إصدار دفتر شيكات وغير ذلك, وهي مخصصة لاجتذاب صغار المدخرين ويحق للعميل أن يسحب منها أو يودع فيها متى شاء (الدلقموني : 2004) .

- ودائع تحت الطلب : و تسمى بالودائع الجارية (الحسابات الجارية) وهي حسابات يتمكن العميل من خلالها الحصول على مجموعة من الخدمات مثل إصدار دفاتر الشيكات و بطاقات الائتمان وتحصيل الشيكات لصالح العميل أو من حسابه وغير ذلك من الخدمات ولا يكون على هذا النوع من الودائع فوائد (الدلقموني : 2004) .

- ودائع آجلة : وهي عبارة عن اتفاق بين العميل والمصرف التجاري على استخدام هذه الأموال المودعة ولفترة محددة لا يحق للعميل خلالها سحب الوديعة مقابل نسبة فائدة يتقاضاها على قيمة الوديعة ولا يتحمل العميل في هذا النوع من الودائع الخسارة مع البنك (الدلقموني : 2004) .

2- الإقراض : حيث تقوم المصارف بالاقتراض من البنك المركزي و المصارف المحلية لغاية توفير السيولة في حالة زيادة سحوبات العملاء, مقابل نسبة فائدة محددة يدفعها البنك على القرض.

ومن خلال مقارنة مصادر التمويل الداخلية والخارجية لدى المصارف الإسلامية والتجارية يمكن ملاحظة أنه لا يوجد اختلاف في مصادر التمويل الداخلية لكلا النوعين إلا أن التركيز على رأس المال في المصارف الإسلامية أكبر وذلك كون رأس المال هو مصدر التمويل الرئيسي الذي تعتمد عليه نشاطات المصرف نتيجة طبيعة العمل المختلفة للمصارف الإسلامية وتركيزها على استثمار رأس المال لتقليل المخاطرة المرتبطة في السيولة المتأتية من الودائع, أما المصادر الخارجية للمصارف التجارية والإسلامية فهي تختلف في الجوهر والمضمون .

2.2 المبحث الثاني : السيولة إدارتها مفهومها و أدواتها

يهدف هذا المبحث إلى بيان مفهوم إدارة السيولة لدى المصارف الأردنية و أهميتها و إلى الأدوات المستخدمة في استغلالها بالشكل الذي يحقق المبتغى منها برفع نتائج الأداء المالي للمصارف, و أن ارتفاع معدلات السيولة يرتبط به ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بها والذي يرتبط به أيضاً وجود خلل في قدرة المصارف على إدارة السيولة التي لديها بشكل مناسب وبالتالي التأثير على نتائجها المالية ومن هنا سوف يتم في هذا الجزء بيان السيولة بكافة جوانبها للوصول إلى فهم كافي عن إدارة السيولة .

1.2.2 مفهوم السيولة وأهميتها :

السيولة مفهوم شائع الاستخدام لدى المصارف وهي تعني قدرة المصارف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماتها بشكل فوري و ذلك بتحويل أي أصل إلى نقد سائل بسرعة (عبدالسادةو آخرون : 2008) .

ونلاحظ هنا أن عملية تحويل الأصل إلى سيولة قد يرتبط به خسارة أو ربح لذلك لا بد من التخطيط المناسب للاستثمارات التي تقوم بها المصارف ، ولتوضيح مفهوم السيولة بشكل أكثر تفصيل يمكن عرض مفهوم السيولة لكل من المنشأة التجارية والمنشأة المالية, وهناك مجموعة من التعريفات لسيولة المنشأة التجارية وهي :

إمكانية تحويل أي موجود إلى نقد وبسرعة (الشماغ :1992) أو هي ما تحتفظ به المنشأة من أموال على شكل نقد أو موجودات سريعة التحويل إلى نقد وبدون خسارة في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على المنشأة وبدون تأخير (الحسيني : 2000) .

أما السيولة المصرفية: فهيا قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع الالتزامات التجارية و الاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى المصارف مع إمكانية الحصول علية عن طريق تسييل بعض الأصول (الحميدي:2005) ، و هي "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة" (أبوحمد و قدوري :2005) .

ومن هنا يمكن الوصول إلى وجود ثلاثة عناصر رئيسة لتعريف السيولة بشكل عام وهي : 1- الوقت (أي سرعة تحويل الأصل إلى نقد) 2- المخاطر (احتمالية الخسارة التي يمكن أن تترتب على تسييل الأصل) 3- التكلفة (مقدار التضحية المتكبد عند تحويل الأصل إلى نقد)

.(Howells and Bain:2000)

أهمية السيولة

وتظهر أهمية السيولة بنسبة للمصارف على اعتبار أنها الشريان الرئيس لتغذية نشاط المصارف والتي يمكن أن ينتج عنها تكلفه و مخاطره, أماالمخاطر ه فإنها تتمثل في استثمار هذه السيولة من خلال أدوات استثمارية تعود على المنشأة بالعائد المالي ولكن في الوقت نفسه تحمل مخاطرة الخسارة في الاستثمار, أما تكلفة السيولة فإنها تتمثل في الاحتفاظ بالنقد دون استغلال وهي الفوائد المدفوعة على الودائع والخسائر التي يمكن أن تحدث عند تحويل الأصل إلى نقد.

وقد أشارت دراسة (الموسوي:2011) بأن السيولة المصرفية مؤشر لقياس القوة المالية للمصارف حيث أنها تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بما يتولد لدى تلك المصارف من النقدية أو الأصول قابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة .

مفهوم إدارة السيولة :

ومن خلال توضيح مفهوم السيولة وأهميتها يمكن الوصول إلى مفهوم إدارة السيولة لدى المصارف بأنها مجموع الخطط المستقبلية التي تشتمل على النسب اللازمة من السيولة لتحقيق توازن مثالي بين السيولة ألازمة توفيرها لمواجهة الالتزامات المتوقعة والسيولة ألازمة للاستثمار, وهي خطط مبنية على دراسات وخبرات مالية وتحليلية تهدف في النهاية إلى استغلال السيولة المتو افرة بشكل مناسب ودون تعريض المؤسسة إلى مخاطر عالية, وتجنب التقلبات المفاجئة الأمر الذي يحقق أهداف المصارف برفع العائد المالي لها بشكل يفوق كلفة توفير السيولة .

تعتمد إدارة السيولة لدى المصارف على قدرة المصرف على إدارة السيولة من حيث الاستثمار في إدارة الخصوم ومخزون السيولة المتوفرة ومقدار التوازن بين السيولة ومخاطرها أي بمعنى يجب على إدارة المصرف وضع سياسة محددة تتوفر فيها المتطلبات السابقة لإدارة السيولة.

وإن إدارة السيولة في المصارف بشكل المناسب يمكن أن تتحقق من خلال تأكيد القدرة على الإيفاء بالالتزامات والتعهدات المترتبة على المصرف, وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي أو المصارف الأخرى للاقتراض (أبو زيد : 1997) ، وهذا الجانب أكثر أهمية للمصارف التجارية من المصارف الإسلامية كون المصارف الإسلامية لا تقترض من البنك المركزي و لا من المصارف الأخرى لوجود الفائدة على القروض لديها إضافة إلى تجنب بيع بعض الأصول ذات الأهمية للمصرف و تعزيز ثقة المودعين والدائنين بصورة عامة في المصرف (الموسوي:2011) .

ونلاحظ أن السيولة والربحية لدى المصارف هما عاملان يرتبطان بعلاقة عكسية حيث انه كلما ارتفع احدهما انخفض الآخر لذلك كان لابد من أن يتوافر نوع من التوازن المدروس والمبني على خبرة وتحليل حركة سيولة المصارف خلال السنة المالية .

2.2.2 تصنيف السيولة ومكوناتها

وننتقل في هذا الجزء لبيان تصنيف السيولة ومكوناتها من خلال فهم المصارف بنوعيها التجاري والإسلامي لتصنيف درجة سيولة الأصول لديها، والتي تشكل في مجملها استثمار ما تم الحصول عليه من سيولة من المصادر المختلفة لدى نوعي المصارف في الأردن .

وقد كانت المصارف تحصر مفهوم السيولة بالائتمان قصير الأجل الذي يتمثل في القروض و الاستثمارات التي تنتهي خلال العام المالي وذلك لدرجة السيولة التي يتمتع بها, وهنا يتحول الأصل إلى نقد بمجرد بيع السلعة أو منح الاعتماد أو تمويل عملياتها التسويقية وهذا ما يعرف بالغرض التجاري والذي نادت به المدرسة الإنجليزية في عملية استثمار أموال المصارف (حمدان 2007:) .

حيث يقوم هذا الغرض التجاري على إمكانية تحويل الأصل إلى سيولة بشكل سريع عند الحاجة له وهذا الأمر يحتاج إلى سوق لهذا الأصل وأن ترتبط عملية تحويل هذا الأصل إلى نقد بخسارة أو ربح لذلك يمكن قياس درجة سيولة الأصل من خلال قابلية الأصل للبيع دون خسارة كبير ة, مدى إمكانية استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان أو تسهيل من فبل البنك المركزي أو البنوك الأخرى أي قيمة الأصل النسبية, سرعة تحويل الأصل إلى نقد (حمدان :2007) .

ويمكن القول أن تو افر هذه الشروط في أي أصل تعني إمكانية تحديد درجة سيولتة أي بمعنى آخر انه أذا ما تو افرت هذه الشروط في أصل ذا طبيعة صعبة التسييل يصبح الأصل من الأصول سهلة التسييل, مثل أن نوفر سوق معينة نشطة للمتاجرة في الأراضي كما في سوق الأوراق المالية ولكن بإجراءات بيع وشراء أسهل كما في سوق الأوراق المالية وبالتالي فإن توفير سوق مماثل للأصول طويلة الأجل يزيد من خيارات استثمار السيولة لدى المصارف .

وتظهر علاقة السيولة بمصادر التمويل واستخداماتها من خلال ضرورة أن تحتفظ المصارف سواء الإسلامية أو التجارية بقدر من سيولتها لمواجهة السحوبات، واستغلال ما يتبقى بشكل أمن قدر

الإمكان, وبالتالي هيكلة السيولة لدى المصارف بناء على هذه المتطلبات، ولا بد أن يكون هذا التدرج في السيولة لدى المصارف متوائم ليحقق رغبات وأهداف المصارف الإسلامية والتجارية في تحقيق الأرباح عن طريق استخدام السيولة بشكل المناسب , ونلاحظ أن السيولة في المصارف التجارية تعتمد على :

– درجة ثبات الودائع, أي أنه كلما كانت فترة بقاء الودائع أطول لدى المصارف كلما استطاع المصرف توظيفها لفترة أطول, الأمر الذي يقلل من حاجة المصارف للاحتفاظ بسيولة مرتفعة (الدلقموني :2004).

– مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة , حيث أنه كلما كانت مدة القرض أو التسهيل الائتماني بأنواعه أطول كلما تطلب ذلك الاحتفاظ بالسيولة أكبر،و العكس صحيح (الدلقموني :2004) و تنطبق هذه النقاط على المصارف الإسلامية كما المصارف التجارية.

مكونات السيولة :

وتتكون السيولة في المصارف من مجموعة من البنود تتمثل في:

أولاً : السيولة الحاضرة أو الفعلية : وهي النقد الموجود والفعلي أو الحاضر والتي تكون تحت تصرف المصارف وتشمل كل من :

أ- النقدية بالعملة الأجنبية والوطنية وهي أموال موجودة بخزائن المصرف بشكل نقد سائل وهذا البند صعب التقدير إلا من قبل خبراء (عبد السادة و آخرون :2008) .

ب- الودائع لدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى وهي تتمثل في الأموال التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي تلبية للمتطلبات القانونية وهي لحماية أموال المودعين ويعتبر هذا الجزء من العوامل التي تقلل حجم الأموال التي يمكن للمصارف استخدامها, أما ما يحتفظ به المصرف لدى المصارف الأخرى فهي ودائع قصيرة الأجل والتي تدخرها المصارف للاستفادة من عائدها مع إمكانية الحصول عليها وتحويلها إلى نقد عند الحاجة (عبد السادة و آخرون :2008).

ج- شيكات برسم التحصيل: وهي الشيكات المقدمة من عملاء المصارف لتحصيلها و إضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف , وعادة ما تحدد المصارف نسبة لهذه لشيكات لتدخل في إطار السيولة النقدية الحاضرة أو الفعلية ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التحصيل المتمثلة في عدم تحصيل بعض الشيكات إما لأسباب فنية أو لعدم توفر رصيد وما أذا كانت هذه الشيكات محلية أو أجنبية (عبد السادة و آخرون :2008) (Hempe and Simonson : 1999) .

د- المستحقات لدى المصارف المركزية أو المصارف الأخرى ونعني بها هنا الاحتياطات النقدية بأنواعها حيث تقسم هذه الاحتياطات إلى :

1- احتياطات قانونية : وهي عبارة عن الودائع التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنك المركزي مضافاً لها الاحتياطي من النقد تتمثل في نسبة مئوية يقتطعها البنك المركزي بشكل إجباري من إجمالي الودائع وقد تم تحديد هذه النسبة بـ 8% للمصارف الإسلامية والتجارية على حد سواء

ويبقى المصرف يقتطع هذه القيمة بشكل دوري حتى تتساوى قيمة الاحتياطي مع قيمة الاسمية للسهم أي رأس المال (العلاق:2001) و (طوقان:2002) .

ويتميز الاحتياطي القانوني بعدة مزايا أهمها اعتبار هذا الاحتياطي وسيله وقائية للمحافظة على سيولة المصرف وتدعيم مركزه التنافسي و العمل على زيادة السلطة الرقابية على المصارف و بالتالي زيادة ثقة المودعين بجهاز المصرفي، إضافة إلى زيادة درجة التأكد والرقابة في عدم قيام المصرف بالمبالغة في توظيف الأموال الخاصة بالمودعين باستثمارات ذات مخاطر كبيره قد تعرض هذه الأموال إلى الخطر (أبو حمد و قدوري : 2005) .

أما أبرز السلبيات أو الانتقادات الموجهة لهذا الاحتياطي انه يقيد جزءاً من السيولة الأمر الذي يحد من توجه المصارف في منح الائتمان و الاستثمار .

2- الاحتياطات الثانوية : وتتمثل هذه الاحتياطات في الاحتياطي الخاص : وهي الاحتياطات التي يكونها المصرف باقتطاع نسبة معينة من صافي الأرباح بشكل اختياري تهدف من خلالها إلى مواجهة حالات الطوارئ أو التوسع تدعيم المركز المالي , ولا يتم اقتطاع هذه النسبة إلا بموافقة مجلس الإدارة والهيئة العامة (قانون البنوك الأردني رقم 28,المادة 62\2000) .

الاحتياطي الاختياري : ويتم تكوين هذا الاحتياطي من خلال اقتطاع نسبة من الأرباح يتم أضافتها إلى حساب الاحتياطي الإجباري ويتم ذلك من خلال موافقة مجلس الإدارة والهيئة العامة للمصرف ولقد تم تحديد حد أعلى لنسبة الاقتطاع في المادة رقم 187 من قانون التجارة الأردني ب20% من صافي الربح المحقق (قانون البنوك الأردني رقم 28,المادة 187\2000) .

ثانياً : السيولة شبه النقدية : وهي الأصول التي يمكن بيعها أو تصفيتها أو رهنها مثل أذونات الخزينة , وهي أصول استثمارية لخدمة السيولة و تتميز بقصر أجل استحقاقها و التصرف بها، وهي أصول قد يرافق تسييل لها خسارة (اللوزي و آخرون:1997) .

وقد تشتمل على بنود مثل المتاجرة في الأسهم والسندات وموجودات مالية متو افرة للبيع، وموجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق, وموجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيانات الدخل ومشتقات مالية قيمة عادلة موجبة.

ونلاحظ أن السيولة لدى المصارف تمحورت في البنود النقدية الفعلية والشبه نقدية القابلة للتحويل نظراً لما يتطلبه الاعتماد على الودائع من ضرورة الاحتفاظ بسيولة لمواجهة طلبات العملاء للنقد و الالتزامات المترتبة على المصارف الأمر الذي يقلل من استغلال السيولة على المدى البعيد وما لذلك من تأثير على الأداء المالي .

3.2.2 العناصر المؤثر في إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية والتجارية

وفي هذا الجزء نعرض العناصر التي تؤثر على أجمالي السيولة المتوفر ة لدى المصارف الأردنية والذي بدور ه يساعد على بيان الاختلاف في حجم السيولة لدى كل من المصارف التجارية والإسلامية و الوصول إلى ما يؤ ثر على حجم السيولة المتاح للاستخدام في العمليات الاستثمارية ، و تتمثل العناصر المؤثرة في حجم السيولة في :

عمليات الإيداع وسحب على الودائع لما لها من دور في زيادة أو نقص النقد المتوافر, معاملات الزبائن مع الخزينة لعامة من إيداع رواتب أو استرداد مبالغ سندات أو سداد ضريبة وشراء أوراق مالية حكومية و حوالات الخزينة كلها تؤثر سلبا أو إيجابا في حجم السيولة.

أيضاً رصيد عمليات المقاصة بين المصارف وذلك الرصيد ينتج عن فروق التحصيل بين المصارف الأردنية ، إضافة إلى موقف البنك المركزي من المصارف وذلك من خلال السياسة التي يتبعها البنك المركزي برفع أو بخفض سعر الخصم وما لذلك من أثر في زيادة أو انخفاض السيولة (عبدالسادة وآخرون :2008) , ويمكن القول هنا أن البنوك الإسلامية لا تتأثر سيولتها بهذا العامل نتيجة عدم إعادة الخصم من قبل المصارف الإسلامية كون ذلك مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية التي بني عليها نظام المصارف الإسلامية, ايضاً يعتبر رصيد رأس المال المملوك عامل مؤثر كون زيادة رأس المال تزيد من حجم السيولة لدى المصرف (عبدالسادة وآخرون :2008).

ويمكن القول هنا أن رأس المال لدى المصارف الإسلامية يأتي بالعادة قبل الودائع من حيث الأهمية النسبية ولذلك فأن المصارف الإسلامية تسعى إلى بدء أعمالها برأس مال كبير وتسعى في العادة إلى رفعه لتقليل الاعتماد على الودائع .

4.2.2 النظريات التي تقوم عليها إدارة السيولة في المصارف الإسلامية والتجاريةوإدارة السيولة المتوزنة

نظراً لأهمية إدارة السيولة في تحقيق التوازن المطلوب بين مصادر التمويل واستخداماتها و مواجهة الالتزامات المترتبة على المصارف كان لابد من عرض بعض النظريات التي تساعد المصارف بشكل عام على إدارة السيولة بما يؤدي إلى رفع و تحسين الأداء المالي .

ويمكن تلخيص النظريات والاستراتيجيات التي تقوم عليها إدارة السيولة لدى المصارف والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة وتخطيط السيولة لديها وهي:

– نظرية القرض التجاري: ويمكن تلخيص فكرة هذه النظرية على أن سيولة المصارف تتحقق تلقائيا من خلال تصفية أو سداد القروض التي تم منحها للعملاء خلال فترة قصير, أي بمعنى أنها تعتمد على العمليات الداخلية للمصرف وخلال فترة قصيرة وهذا يعد من سلبيات هذه النظرية حيث أنها لا تسهم في التنمية الاقتصادية إضافة إلى أن افتراض أن عمليات تسديد القروض تحصيل حاصل يحمل في طياته مخاطرة كبيرة (الصائغ و أبو حمد: 2006) .

– نظرية إمكانية التحويل : وتعني هذه النظرية امتلاك المصارف لأدوات استثمار يمكن تحويلها خلال فترة قصيرة إلى نقد والتي توفر للمصرف قدرة على توفير كميات كبيرة من السيولة في حال الحاجة إليها دون خسائر كبيرة (لحسين و الدوري : 2000) .

– نظرية الدخل المتوقع: حيث أن المصرف يعتمد في التخطيط على دخل الأفراد وقدرتهم على السداد في المستقبل, أي بمعنى منح الائتمان بوجود ضمانات قوية ودرجة تأكد مرتفعة للقدرة على السداد, وبالتالي التأكد من سداد القروض .

– نظرية إدارة المطلوبات: وهي نظرية تقوم على توفير السيولة من جانب المطلوبات وذلك بتوفير أدوات لجذب الودائع والاستثمار في المصرف سواء في المصارف الإسلامية أو التجارية(الصائغ و ابوحمد 2006) .

– نظرية توفير السيولة بالاقتراض : وهذه النظرية تقوم على الاستفادة من الأموال أو سيولة البنوك الأخرى في توفير السيولة للمصارف التي تحتاج السيولة، وهذا النوع من النظريات تتحمل فيه المصارف تكلفة إضافية لتوفير السيولة (عبد السادة وآخرون :2008) .

مع ملاحظة أن هذا العامل يؤثر على السيولة لدى المصارف التجارية ولا يعتبر ذا تأثير على سيولة المصارف الإسلامية وذلك نظرا لتحريم الاقتراض بفائدة من أي جهات أخرى وتتميز هذه النظرية بمزايا منها, عدم بيع موجودات بخسارة والاحتفاظ بها وذلك بسبب توفير السيولة المطلوبة من جهات أخرى بالاقتراض إضافة إلى إدارة الديون مع أدوات التحكم الخاصة بها أي الموازنة بين الإقراض والاقتراض من حيث نسبة الفائدة بينهما .

إدارة السيولة المتوازنة ومؤشرات الأداء المالي :

ونشير في هذا الجانب إلى ضرورة وجود ما يعرف بإستراتيجية إدارة السيولة المتوازنة وهي تطلق على الموازنة بين استخدامات واستثمارات السيولة وبين متطلبات تلك المصارف من السيولة وهذا ما أشارت له دراسة: (Rose:1999).

ومن هنا فان المصارف سواء الإسلامية أو التجارية تسعى لإدارة السيولة من خلال مواجهة احتياجات المصرف من السيولة ببناء هيكل معين يقوم على توفير جزء من السيولة من خلال الاحتفاظ بسيولة فعلية و تنظيم خطوط الائتمان مع مصارف مراسلة أو التنظيم مع جهات تختص بتزويد السيولة ويمكن قياس سيولة المصارف باستخدام النسب المالية مثل :

1- نسبة الرصيد النقدي 2- نسبة الاحتياطي القانوني 3- نسبة السيولة الكلية 4- نسبة التوظيف .

وتجدر الإشارة هنا أن التخطيط المتوازن للسيولة من قبل المصارف سواء الإسلامية أو التجارية يساعد في تحسين النتائج المالية لتلك المصارف وبالتالي رفع كفاءة الأداء المالي لها، وهناك مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن من خلالها قياس الأداء المالي منها :

1- معدل العائد على حقوق الملكية 2- معدل العائد على رأس المال 3- معدل العائد على الودائع 4- معدل العائد على الاستثمار (الموجودات)

ولقد قام الباحث باختيار ثلاث مؤشرات تمثل الأداء المالي للمصارف الأردنية وهي :

1− معدل العائد على حقوق الملكية: إذ يشير المقياس إلى العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين وارتفاع هذا المؤشر هو دليل كفاءة أداء الإدارة, بينما يشير انخفاض المؤشر إلى تمويل متحفظ من القروض وقد استخدمت هذا المؤشر عدد من الدراسات منها (البيطار:2010) و (عبد السادة و آخرون :2008) و (Hemple and Simon: 1999).

وقد تم استخدمها بصيغة الحسابية التالية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

2− معدل العائد على الاستثمار (الموجودات): إذ يشير المقياس إلى الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وأن ارتفاع هذا المؤشر يدلل على كفاءة سياسة المصرف الاستثمارية وقد تم استخدم هذا المؤشر في عدد من الدراسات منها (عبد السادة و آخرون :2008) و (Gitman: 2000) و (Ramadan and et al: 2011) وقد تم استخدمه بصيغة الحسابية التالية :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات}}$$

3 - معدل العائد على الودائع : حيث يشير هذا المقياس إلى مدى نجاح الإدارة في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع توفيرها من العملاء وقد استخدمت عدد من الدراسات هذا المؤشر

للدلالة على الأداء المالي منها (عبد السادة و آخرون :2008) ودراسة (الصائغ و أبو حمد : 2006) و قد تم استخدامه بالصيغة الحسابية التالية :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ونشير هنا إلى أن المعدلات التي تم اختيارها لتمثل الأداء المالي للمصارف قد تمثلت في العائد على حقوق الملكية، و الذي يشير إلى ما يتم توليده من مصادر السيولة الداخلية للمصارف، و معدل العائد على الودائع يشير إلى ما يتم توليده من مصادر السيولة الخارجية للمصارف، و معدل العائد على الاستثمار يشير إلى ما يتم توليده من مصادر السيولة ككل، وبالتالي يمكن لهذه المؤشرات مجتمعة أن تمثل الأداء المالي للمصارف .

5.2.2 أدوات استثمار السيولة لدى المصارف الإسلامية والتجارية

تعتبر الأدوات المستخدمة في استثمار السيولة المتو افرة لدى المصارف الأردنية التجارية والإسلامية جزء مهم في عملية توظيف السيولة المتوفرة لدى المصارف والتي تساعد على رفع كفاءة الأداء المالي وهذه الأدوات تتو افر لدى كل من المصارف التجارية والإسلامية وتتمثل في منتجات الإقراض للعملاء سواء طويلة أو قصيرة الأجل والمحافظ الاستثمارية طويلة وقصيرة الأجل .

تختلف طبيعة أدوات استثمار السيولة لدى المصارف الإسلامية عن التجارية من حيث الجوهر والمضمون وذلك لاختلاف طبيعة عمل كل منهما، حيث أن أدوات الاستثمار في المصارف

الإسلامية تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية حيث لا يتم الاعتماد فيها على نسب الفائدة، بينما في المصارف التجارية فإنها تعتمد على نسب الفائدة .

وسوف نعرض مجموعة من استثمارات السيولة لدى المصارف وهي مجموع منتجات الإقراض في المصارف الإسلامية والتجارية وذلك لبيان مدى الاختلاف في طبيعة عمل واستخدام الأدوات الاستثمارية في المصارف الإسلامية والتجارية ، الأمر الذي يساعد في بيان درجات التباين في عوائد تلك الأدوات بين نوعي المصارف في الأردن لنعكس مدى تأثير هذا التباين على نتائج الأداء المالي للمصارف .

أولاً. أدوات استثمار السيولة لدى المصارف الإسلامية وتتمثل في:

1- البيوع : وتأخذ البيوع في المصارف الإسلامية الأشكال الآتية :

أ- البيع الأجل: وهي قيام البنك بالمتاجرة التقليدية بشراء والبيع نقداً أو بتقسيط مقابل هامش ربح (حمدان : 2007) .

ب- المرابحة : وهي عمليات البيع بمثل رأس المال المودع أي بنفس سعر السلعة مع تحديد هامش ربح مسبق يتفق علية بين المصرف والبائع والعميل والمشتري مع ضرورة انطباق شروط المرابحة في العقد (حمدان : 2007) .

ج- المرابحة للأمر بشراء : وهي عمليات البيع التي لا تكون السلعة فيها تحت يد المصرف أي يملكها بشكل فعلي ولكن يقوم المصرف بشرائها بناء على طلب العميل بناء على أتفاق مسبق بينهما , ومنها ما يكون بالتزام العميل على إكمال الاتفاق المبرم بينهما (حمدان : 2007) .

د- بيع المساومة : وهي عملية البيع التي تقوم على أساس طلب العميل من المصرف شراء سلعة من طرف ثالث دون تدخل العميل بسعر وربح لا يعلمهما ولكن مع وجود حق للعميل بقبول السعر أو رفضه و مع وجود حق في المقابل للمصرف بإعادة البضاعة في حال عدم إتمام الاتفاق(الاسماعيل : 2011).

ه- بيع السلم : وهي عبارة عن عملية شراء بضاعة من العميل بسعر معين مدفوع وقت الشراء مع تأخير تسليم السلعة ويستخدم هذا البيع في المحاصيل الزراعية (الاسماعيل : 2011) .

نلاحظ هنا أن هذه الأدوات المستخدمة هي أدو ات استثمارية قصيرة الأجل تعتمد عليها المصارف الإسلامية في الأردن بشكل اكبر من أدوات الاستثمار طويلة الأجل في استغلال السيولة المتو افرة لديها الأمر الذي بدوره يؤثر على الأداء المالي لها كون حجم العائد المتأتي من تلك الأدوات يعتبر منخفض مقارنة بالأدوات طويلة الأجل .

2- عقد الاستصناع : وهو عقد وسيط يقوم فيه المصرف بطلب سلعة لتصنيعها بناء على مواصفات محددة و بسعر محدد من ما يعرف بالصانع وذلك بناء على عقد مسبق من العميل طالب السلعة أو ما يعرف بالمستصنع يتفق البنك فيها على دفع معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً و بتاريخ محدد, ويمثل الفرق بين السعرين بين البنك و طالب السلعة وبين البنك وصانع السلعة هو الربح وهنا لابد على البنك

من دراسة جدوى هذا المشروع أو العقد بمقارنته بالسوق التي يتداول فيها السلعة (الاسماعيل : 2011) .

3- المشاركة : وهي أحد صيغ التمويل التي يدخل فيها المصرف كشريك ممول في مشروع ذي دخل متوقع على أساس الاتفاق مع الشريك على أن يقتسم البنك جزء من الأرباح لصالحه، ويخصص جزء أخر لسداد التمويل، وفي حال فشل المشروع أو الخسارة فأن الخسارة تقسم بناء على رأس المال وتأتي المشاركة , وهناك عدة صيغ للتمويل بالمشاركة تتفق مع احتياجات العملاء ، والقاعدة الأساسية في عقود الشراكة هي قاعدة (الغنم بالغرم) أي أن الشريكين كما يقتسمان الأرباح يقتسمان الخسارة (الاسماعيل : 2011).

4- المضاربة : وهو عقد تمويل يقوم فيه البنك بالاتفاق مع صاحب العمل على أن يقوم بتمويله في مشروعه على أن يحصل البنك على جزء غير معلوم من الأرباح التي يحصلها المشروع ، ولكن في حال الفشل أو الخسارة فأن البنك يتحمل الخسارة وحده ما لم يكن صاحب العمل مقصراً أو مهملا (صوان : 2006) .

ونلاحظ أن تطبيق مثل هذا النوع من العقود على المشاريع الرأسمالية وخاصة تلك التي تقوم بها الحكومة ، بحيث يقوم المصرف بتمويل المشاريع استثمارية مقابل العائد الخاص بها ، ويمكن أن يتم تمويل مثل هاذه المشاريع عن طريق صكوك تطرحها الدولة مقابل مشاركة البنك في الأرباح .

ونلاحظ أيضاً أن هذه الأداة الاستثمارية من الأدوات التي لها فاعلية كبيرة في استغلال السيولة واستثمارها ولكن لا تلقى الاهتمام والرعاية الكافية، لتنظيمها وتشريعها بطريقة تتناسب مع طبيعة عمل

المصارف الإسلامية و تأتي أهميتها أيضاً في استثمار فائض السيولة الكبير لدى المصارف الإسلامية إضافة إلى ما تتمتع به هذه السيولة من مرونة في التسييل .

5- الإجارة : وهي عقد تمويل يقوم على أساس بيع منفعة أصل معين مع بقاء ملكية الأصل للمصرف وذلك من خلال مدة معلومة بحيث أذا انتهت مدة العقد يكون المصرف حر في بيع هذا الأصل للعميل أو أجارته لطرف أخر وهذا يحكمه طبيعة عقد الإيجار الذي يتم بين المصرف والعميل، ويتميز هذا النوع من التمويل بتوفير التمويل للأصول التي تحتاج إلى سيولة كبيرة من قبل العملاء مثل الروافع الضخمة و الآلات ، إضافة إلى أن هذا النوع من التمويل يوفر للعميل سيولة يمكن أن يستفيد منها في جوانب أخرى حيث أن مصروف الإجارة تدخل ضمن قائمة أرباح وخسائر المشروع و بالتالي يكون خاضع للوعاء الضريبي الأمر الذي يؤدي إلى توفير جزء من الضريبة المدفوعة (حمدان :2007) و(Kazarian : 1991) .

وتقسم الإجارة إلى عدة أقسام لها أحكام وشروط نكتفي بعرضها فقط وهي : التأجير المنتهي بالتمليك ، و التأجير التمويلي (ينتهي العقد فيه بالتمليك ولكن تكون مدة العقد اقل من عقود التأجير المنتهي بالتمليك) ، والتأجيرالتشغيلي (وهو عقد يشبه لحد كبير عقد التأجير التمويلي ولكن يختلف في مدة العقد حيث تتراوح مدته بين 5-10 سنوات (صوان : 2006) .

6- المزارعة والمساقاة : وهي عقود تمويلية تختص في القطاع الزراعي حيث يقوم المصرف بتمويل مقابل المشاركة في المحصول أو نتاج الأرض أو يقوم بالتمويل من أجل العناية بالأرض أي تمويل

عمليات السقاية و ري واستصلاح الأرض وعناية صاحب الأرض بثمر وكل ما يخص العناية بالأرض وثمارها (Fahim and et al :1992) .

ونلاحظ أن أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية المتمثلة في صيغ التمويل المختلفة، متنوعة في أشكالها وشروطها والعوائد المنتظرة منها وفي درجة المخاطرة المرتبطة فيها، بمعنى أن هذه الأدوات تلبي احتياجات العملاء المتنوعة للتمويل من ناحية، ومن ناحية أخرى استثمار فائض السيولة و لكن بسبب ارتفاع درجة المخاطرة في هذه الأدوات مقارنة مع الأدوات المستخدمة في المصارف التجارية ، أدى ذلك إلى تركيز المصارف الإسلامية على الاستثمارات قصيرة الأجل وقليلة المخاطرة بشكل كبير دون الاستفادة من الأدوات المتبقية لاستثمار السيولة المتوفرة .

ثانياً. أدوات استثمار السيولة لدى المصارف التجارية :

وتتمثل أدوات استثمار السيولة في المصارف التجارية بالإقراض بكافة أنواعه و أشكاله سواء قصير أو طويل الأجل وكل هذا الأدوات الاستثمارية تقوم على مبدأ أو أساس واحد وهو التمويل مقابل فائدة محددة مسبقاً ودون دخول في أدوات ذات مخاطر مرتفعة أو شراكات غير مضمونة إضافة إلى ربط التمويل بمجموعة من الضمانات و الرهون .

وتتضمن أدوات استثمار السيولة في المصارف التجارية التالي :

– محفظة الأوراق المالية والأسواق المالية: حيث تقوم المصارف باستثمار جزء من السيولة المتوفرة لديها بالأوراق المالية والتي تكون في غالبها استثمارات قصيرة الأجل وذات تنوع كبير لتخفيض درجة المخاطر المرتبطة بها مثل السندات الحكومية والخاصة والأسهم (الدلقموني : 2004) .

– التسهيلات الائتمانية: حيث تقوم المصارف التجارية بتقديم التسهيلات المالية لكافة القطاعات الاقتصادية على اختلاف احتياجاتها, ونتيجة للمنافسة بين المصارف وتعدد احتياجات العملاء طالبي القروض أدى ذلك إلى تنوع القروض وتنوع شروط منحها مقابل تحديد سعر فائدة مسبق دون النظر آو الأخذ بعين الاعتبار بنتائج المشاريع الممنوح لها التسهيل سواء ربح أو خسارة (الدلقموني : 2004) .

وتقسم القروض في المصارف التجارية إلى فئات رئيسية تشترك بها غالبية المصارف التجارية وهي : القروض الشخصية، قروض الشركات المتوسطة، قروض الشركات الكبرى، ومن منتجات القروض لهذه الفئات السابق ذكرها على سبيل المثال:

– برنامج تمويل المقاولين: يتم فيه منح الائتمان بناء على دراسة لوحدة متخصصة في البنك ويمنح لغرض تنفيذ مشاريع الغير منها ما هو مؤقت ومنها ما هو دائم حسب نوع المشروع الممول(دليل المنتجات بنك الإسكان :2012).

– منتج قرض السيارات: ويتمثل في توفير تمويل شراء السيارات الجديدة أو المستعملة بما يتناسب مع احتياجات الأفراد سواء موظفين قطاع عام أو خاص أو بنوك أو متقاعدين أو مهنيين (دليل المنتجات بنك الإسكان :2012).

– فتح الاعتمادات المستندية: وهي مجموعة متنوعة من التسهيلات التي تستخدم لغايات تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير بأنواعها المختلفة (دليل المنتجات بنك الإسكان :2012) .

– القرض الدوار: وهو سقف تمويل احتياجات رأس المال العامل للأنشطة التجارية والصناعية ضمن شروط ومعايير محددة الغاية وفترة سداد محددة ولكن يسمح بإعادة استغلال المبلغ المسدد من هذا القرض لنفس الغاية المحددة وضمن السقف الممنوح (دليل المنتجات بنك الإسكان :2012) .

– قرض الأعمال : وهو قرض متناقص يقوم على أساس توفير خيارات واسعة ومتعددة من الغايات التمويلية المختلفة لقطاع التجارة والأعمال بما يلبي الاحتياجات بحيث يتم سداد هذا القرض بموجب أقساط شهرية متساوية شاملة الفائدة (دليل المنتجات بنك الإسكان :2012) .

– منتج مركبات الأعمال : وهو قرض متناقص يقوم على أساس التمويل المناسب للعملاء من شريحة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين لشراء وتجديد المركبات على اختلاف أنواعها والتي تستخدم لأغراض انجاز أعمال المشروع بما يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية (دليل المنتجات بنك الإسكان :2012).

هذا مثال على أنواع منتجات القروض التي تتنوع وتختلف من مصرف تجاري إلى أخر ولكن ضمن نفس المبدأ وهو الفائدة، كما و تقوم المصارف التجارية بإنشاء شركات متخصصة بالتأجير التمويلي وذلك لتمويل الصفقات المالية التي تحتاج إلى سيولة عالية من قبل العملاء مثل شراء حفارات أو الآلات ثقيلة وتقوم بتأجيرها للعميل مقابل قسط معين وذلك بناء على عقد يتم بين المصرف والعميل قد ينتهي بتمليك أو استعادة المصرف للأصل .

3.2 المبحث الثالث : مخاطر السيولة و محددات استخدامها

1.3.2 مخاطر السيولة :

نظراً لوجود مخاطر مرتبطة بالسيولة لدى المصارف والتي تؤثر على حجم السيولة التي يمكن استثمارها الأمر الذي يحد من كفاءة استثمار السيولة بشكل المناسب لذلك كان لابد من عرض مفهوم المخاطرة وأشكالها والمعايير التي يمكن الأخذ بها في إدارة هذه المخاطر لما لها من دور في وضع تصور مناسب لإدارة السيولة لدى المصارف، ولبيان مدى التأثير السلبي لنسبة مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف .

يمكن تعريف مخاطر السيولة: بأنها المخاطر المتمثلة في تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل في المصارف إلى قروض طويلة الأجل أو استثمارات طويلة الأجل، الأمر الذي قد يعرض المصارف إلى مخاطر توفير النقد للعملاء (الأعرج :2010) ، و هي توقع اختلافات في الفائدة بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه ، أو الفشل في تحقيق العائد المتوقع (آل شبيب :2004) .

أيضاً تُعرف مخاطر السيولة على أنها: احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف و تنفيذها بنجاح، وقد يؤدي عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرفوا إفلاسه (البيطار : 2010).

ومن خلال التعريفات السابقة للمخاطر يمكن الوصول إلى ما يعرف بإدارة مخاطر السيولة والتي تتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي توضع لتمكين المصارف من تجاوز المخاطر المرتبطة في توفير السيولة والتخفيض من تكاليفها، أو بأنها مجموع الإجراءات والخطوات المستقبلية

والتي يمكن من خلالها توقع التقلبات التي يمكن أن تؤثر على السيولة لدى المصارف على اختلاف أنواعها حيث تقوم هذه الإدارة على أساس يراعي مجموع المخاطر على اختلاف أنواعها والتي يمكن أن تؤثر على السيولة لدى المصارف ، حيث تقسم المخاطر إلى :

– المخاطر المالية: وهي المخاطر المرتبطة بإدارة الموجودات والمطلوبات ومنها مخاطر الائتمان والتي ترتبط بالطرف الآخر أي المقترض ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في موعدها (البيطار : 2010) ومخاطر السيولة وهي الاحتمالية المستقبلية لتعرض المصارف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها لتوفير النقد اللازم لمواجهة التزامات المصارف تجاه احتياجات العملاء (Hefferman : 2005) ، أيضاً مخاطر سعر الفائدة حيث تتمثل في تقلبات سعر الفائدة التي يحددها البنك المركزي والتي تؤثر على العوائد المتوقعة من منح الائتمان (البيطار :2010) .

ونلاحظ أن مخاطر سعر الفائدة تختلف درجة تأثيرها بين المصارف الإسلامية والتجاريةحيثُ لا يفترض لهذا النوع من المخاطر أن يؤثر على المصارف الإسلامية وذلك لان طبيعة عملها تخلو من استخدام الفائدة مما يجعلها بعيدة عن تلك المخاطر المرتبطة بالفائدة، ولكن على الصعيد الواقعي فإن المصارف الإسلامية تتأثر بسعر الفائدة وذلك نظراً لاعتماد المصارف الإسلامية على سعر الفائدة المفروض من البنك المركزي في تحديد أسعار منتجاتها المالية وأدواتها المالية أي في تحديد هامش مرابحتها، والسبب في ذلك عدم وجود سعر مرجعي مستقل وبعيد عن أسعار الفائدة .

أيضاً مخاطر السوق و يتمثل هذا النوع من المخاطر في مخاطر أسعار السلع ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار الصرف وتقلباتها، وهي مرتبطة بتقلبات التي تطرأ على أسعار السلع

والأسهم والعملات، وهي تختلف في درجة تأثيرها على المصارف الإسلامية عن التجارية نظراً لاختلاف الأدوات المستخدمة في إدارة هكذا نوع من المخاطر (البيطار:2010) .

– مخاطر التشغيل : وهي المخاطر التي يكون مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناتجة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو قصور أي منها، أو التي تحدث من حوادث داخلية في المصارف، كما تمثل أيضاً المخاطر القانونية، مثل الاحتيال والتزوير أوالاختلاس وغير ذلك(البيطار:2010) .

ونظراً لأهمية إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف سواء على الصعيد المحلي أو الدولي فقد قامت لجنة بازل بإصدار مجموعة من التعليمات أو المعايير التي يجب على المصارف الاعتماد عليها عند وضع سياسها لإدارة مخاطر السيولة لديها، حيث أصدرت لجنة بازل تقرير في شهر شباط من عام 2008 وأشارت في هذا التقرير إلى أن كثير من المصارف في العالم فشلت بالالتزام بالعوامل الأساسية في إدارة المخاطر و أن معظم هذه المصارف لا تعتمد إطارا شاملا في إدارة مخاطر السيولة .

وقد وضعت لجنة بازل 17 عاملا لإدارة السيولة في المصارف للاسترشاد بها, وتم تقسيم هذه العوامل إلى مجموعات وهي : مجموعة الحوكمة الخاصة بإدارة مخاطر السيولة ، مجموعة عوامل قياس و إدارة مخاطر السيولة و مجموعة عوامل الإفصاح العام، إضافة إلى مجموعة عوامل دور هيئات الرقابة (الأعرج : 2010).

وقد أشارت دراسة (Guglielmo : 2007) إلى مجموعة من الأسئلة يجب على إدارة مخاطر السيولة أو الموجودات الإجابة عنها وهي :

1- ما حجم السيولة الذييتو افر لدى المصرف لغايات التشغيل والاحتياط و الطوارئ؟
2- ما مدى الاعتماد على هذه السيولة وما كلفتها؟
3- ما حجم السيولة التشغيلية الذي يحتاجه المصرف في الأمد القصير والطويل؟
4- كيف يمكن توفير احتياجات المصرف من السيولة في حال تغير ظروف السوق والاقتصاد؟
5- هل الأزمات والأحداث يمكن أن تؤثر بشكل واضح على احتياجات المصرف؟
6- هل لدى المصرف نظام إنذار مبكر كاف يمكنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل حدوث المشكل؟
7- ما هي الأفعال التي على المصارف القيام بها عند حدوث أزمة سيولة وما هي الفترة الزمنية اللازمة لها؟
8- هل لدى البنك إجراءات كافية و أدوات مراقبة كافية لضمان تنفيذ خطط العمل بنجاح؟

أيضا هناك مجموعة من الضوابط والمتطلبات التي يجب على المصارف الالتزام بها للرقابة على تلك المخاطر من خلال تقييم المخاطر و الرقابة على التعرض للمخاطر و متابعة المخاطر من خلال وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال ، و كفاية الإجراءات الإرشادية لمنح الائتمان، و كفاية سياسة تقييم جودة الأصول، و كفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ، إضافة إلى ضوابط الحد من التركزات الائتمانية و ضوابط الحد من مخاطر الإقراض لذوي العلاقة (الغندور: 2003) .

2.3.2 محددات إدارة السيولة

وللوصول إلى أبرز المعوقات التي تؤثر على إدارة السيولة و المقترحات لتجاوز هذه المعوقات والتحديات سواء في الاحتياطي القانوني أو مخاطر السيولة وتوظيف الأموال وغير ذلك , كان لا بد منبيان و عرض محددت التي تواجه السيولة المصارف في الأردن على اختلاف اشكالها .

إن التحديات أو الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي الأردني تتباين بين المصارف الإسلامية والتجارية، والتي تُظهر أن صعوبات استغلال السيولة لدى المصارف الإسلامية أكبر من تلك التي توجد لدى المصارف التجارية وقد يكون السبب في ذلك :

ارتفاع معدلات الفائض النقدي لدى المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية وهذا يشير إلى وجود ما يعيق استثمار هذا الفائض.

أيضاً ارتفاع مخاطر أدوات الاستثمار طويلة الأجل في المصارف الإسلامية الأمر الذي يقلل من إقبال المصارف على توظيف الأموالالمتو افرة لديها من خلال هذه الأدوات .

أيضاً تركز استثمارات المصارف الإسلامية على أدوات المالية قصيرة الأجل ذات عوائد منخفضة أو قليلة .

أما محددات استثمار السيولة، فقد جاءت في جوانب متعددة منها ما يتعلق في توظيف الأدوات الاستثمارية ومنها ما يتعلق في مخاطر الاستثمار ومنها ما يتعلق في القوانين والتشريعات والكوادر البشرية ومن هذه المحددات :

أن الجزء الأكبر من استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل مثل(المرابحة) في حين أن الاستثمارات طويلة الأجل وأدوات الاستثمار الأخرى مثل المضاربة والمشاركة لا تحظى بتركيز واهتمام ،وإن وسائل وأدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية مثل(المضاربة والمشاركة) تحتاج إلى كوادر متخصصة ومدربة لدراسة جدوى المشروعات الأمر الذي يحد من قدرة المصارف على استغلال السيولة في هذه الأدوات الاستثمارية ، إضافة إلى افتقار الأردن إلى مجالات استثمار محلية واسعة ومتنوعة مما يؤدي إلى محدودية الأدوات المباحة شرعاً والتي تمكن المصارف الإسلامية من الاستثمار فيها.

وهناك مجموعة من المعوقات كان لها دور في الحد من استغلال السيولة الفائضة والاستثمار الأفضل لها مثل، غياب النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي بشكله المتكامل الأمر الذي يجعل المصارف الإسلامية تعمل في ظروف صعبة تحد من قدرتها على العمل وتضعف حجم انجازها إضافة إلى حداثة التجربة المصرفية الإسلامية، حيث لم يمضي عليها سوا عقدين من الزمان.

ولا شك أن هذه التجربة تحتاج بشكل مستمر إلى ابتكار أدوات ووسائل مصرفية جديدة تتماشى مع متطلبات العمل المصرفي وتنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى عدم اكتمال سوق رأس المال المصرفي خاصة في الأسواق الثانوية التي تمكن المصارف من استثمار سيولتها الفائضة فيها أو الحصول على احتياجاتها من السيولة .

أيضاً غياب الملاذ الأخير للسيولة حيث أن المصارف الإسلامية لا تستفيد من تسهيلات البنك المركزي لوجود الفائدة على الاقتراض الأمر الذي بدوره يقلل من مصادر توفير السيولة أو

استثمارها، وعدم اكتمال الجانب التحليلي النظري للعمل المصرفي أي بمعنى عدم وجود أساس واضح للنظام المالي والمصرفي الإسلامي (خلوف و حرقاس : 2009) .

إضافة إلى وجود محددات على ربحية المصارف والتي تقسم إلى محددة داخلية تتحكم فيها إدارة المصرف مثل (معدل السيولة ، معدل رأس المال ، والالتزامات ، والمصاريف الرأس مالية) ومحددات خارجية خارجة عن سيطرة المصرف مثل (العوامل الاقتصادية وعوامل الهيكلية) و محددة النظام الذي يعمل فيه المصرف مثل (البلد الذي يعمل فيه المصرف ونوع المصرف إسلامي أو تجاري) (AL Manaseer : 2007) ، و يمكن القول أن الجهاز المصرفي الأردني يتأثر بالثلاث أقسام السالف ذكرها إضافة إلى وجود تفاوت في أحجام المصا ف الأردنية.

أيضاً على الرغم من الأداء الجيد للمصارف الإسلامية في الأردن إلا أنها توجه تحديات أخرى تتمثل في إطراب الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط مع وجود فائض نقد يرافقه نقص في الفرص الاستثمارية إضافة إلى عدم وجود جهات تقوم بعمليات البحث والتطوير على أدوات الاستثمار الإسلامية ، ووجود منافسة حادة مع المصارف التجارية(Saleh and Zeitun: 2006) وهي عناوين رئيسة للصعوبات التي توجهها المصارف الإسلامية الأردنية والعربية وخاصة ما يتعلق بالمناخ السياسي والتشريعي .

ونلاحظ أيضاً أن محددات استثمار السيولة لدى المصارف التجارية تمثلت في إتباع سياسات تحفظية بشكل مبالغ فيه في منح الائتمان خاصة بعد الأزمة العالمية، وعدم الدخول في استثمارات ذات مخاطر كبيرة الأمر الذي ينعكس على مستوى السيولة والاداء المالي لتلك المصارف .

إضافة إلى عدم تبني البنك المركزي سياسات تساعد في تخلي المصارف التجارية عن حالت التحفظ في منح القروض و خفض حجم الفائض النقدي المرتفع لدى المصارف التجارية (الدلقموني : 2004) ، إضافة إلى المبالغة في أنشاء مخصصات للتحوط من الديون المشكوك في تحصيلها مما أدى إلى إنخفاض حجم السيولة المتاحة للأستخدام الفعلي .

ومن خلال ما سبق ذكره من محددات على السيولة قد نتمكن من خلال نتائج هذه الدراسة معرفة المحددات و مدى تأثيرها على السيولة و نعكاس ذلك على أرض الواقع من خلال مدى تأثير السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية خلال فترة الدراسة و مدى تأثير محددات السيولة على الأداء المالي .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 طبيعةوا إجراءت الدراسة

2.3 مصادر جمع البيانات

3.3 أداة جمع البيانات

4.3 فترة الدراسة

5.3 مجتمع وعينة الدراسة

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

1.3 طبيعة و إجراءت الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تأثير إدارة السيولة على كفاءة الأداء المالي لدى المصارف الأردنية التجارية والإسلامية ، لذلك تم استخراج البيانات المالية للمصارف الأردنية التجارية والإسلامية من خلال القوائم المالية المفصح عنها في سوق عمان للأوراق المالية والبنك المركزي و تقارير الأداء المقارن الصادرة من قبل جمعية البنوك الأردنية، حيثُ تم استخراج البسط والمقام للنسب المالية للسيولة و نسب الأداء المالي .

وتم تفريغ البيانات المتعلقة في البسط و المقام التي تم استخراجها على جداول (Excel) و استخراج النسب المالية لكل مصرف من المصارف محل الدراسة لقياس مدى تأثير نسب السيولة على الأداء المالي لديها من خلال الاختبارات الإحصائية وتم استخدام هذه الطريقة استناداً إلى دراسة (الدلقموني :2004).

من ثم تم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج (spss) وتمت الاختبارات العديدة المتعلقة بالإحصاء الوصفي والتحليلي لمعرفة مدى تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية التجارية والإسلامية وذلك بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التوزيع الطبيعي للبيانات، والتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد(Multicolinearity) بين متغيرات الدراسة المستقلة من خلال معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) وأيضاً اختبار الفرضيات باستخدام تحليل لانحدار الخطي وتحليل المسار .

2.3 مصادر جمع البيانات :

1. المصادر الأولية :

تمثلت المصادر الأولية بالتالي:

أ- القوائم المالية (بيان المركز المالي ، وقائمة الدخل الشامل، قائمة التدفق النقدي) الصادرة من قبل المصارف والمفصح عنها في سوق عمان للأوراق المالية .

ب- التقارير المالية الصادرة من قبل البنك المركزي حول السيولة والأداء المالي.

ج- تقارير الأداء المقارن بين المصارف الأردنية الصادر عن جمعية البنوك الأردنية .

2 . المصادر الثانوية:

حيثُ اعتمدت هذه الدراسة على الكتب والمراجع والدراسات السابقة والمواقع الالكترونية لتمكن الباحث من بناء الإطار النظري وتحقيق أهداف الدراسة.

3 .3 أسلوب جمع البيانات :

تم جمع البيانات المالية من خلال المراحل الآتية :

1- استخراج القوائم المالية الصادرة من المصارف الأردنية التجارية والإسلامية المفصح عنها في سوق عمان للأوراق المالية والتقارير الصادرة من قبل البنك المركزي و جمعية البنوك الأردنية للفترة مابين 2008-2012 .

2- احتساب النسب لقياس أثر إدارة السيولة والأداء المالي من خلال تلك القوائم والتقارير.

3-وإجراء الاختبارات الإحصائية على نسب السيولة والأداء المالي .

4.3 فترة الدراسة :

أجرى الباحث هذه الدراسة على المصارف الأردنية التجارية والإسلامية للفترة ما بين عام 2008 ولغاية عام 2012 ، ولقد تم اختيار هذه الفترة لبيان مدى التغير في تأثير أدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية خلال هذه الفترة خاصة بعد فترة الكساد التي سادت العالم، و لبيان إذا ما كان هناك تحسن في استغلال السيولة لدى المصارف أو إذا ما كان هناك ظهور لمعوقات جديدة على إدارة السيولة ومدى تعافي المصارف الأردنية من أثار الأزمة العالمية .

5.3 مجتمع وعينة الدراسة :

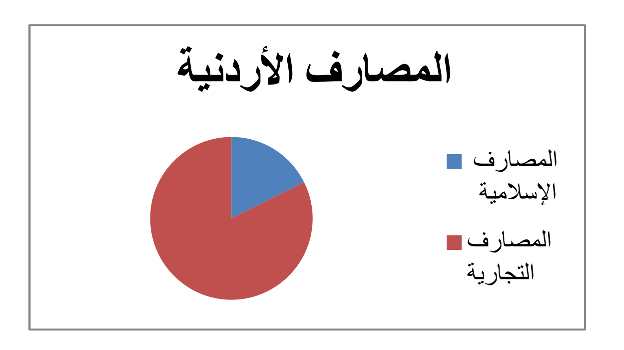
يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الأردنية وعددها 16 مصرفاً تمثل المصارف الإسلامية منها ما نسبة 18.75%.

و لقد تم أخذ جميع أفراد المجتمع محل الدراسة وذلك لصغر مجتمع الدراسة، حيث تمثل المجتمع محل الدراسة كما يبين الجدول رقم (1) ذلك:

الجدول رقم (1) المجتمع محل الدراسة

البنوك التجارية
1- البنك العربي
2- البنك الأردني الكويتي
3- البنك التجاري الأردني
4- بنك الإسكان للتجارة والتمويل
5- بنك الاستثمار العربي
6- بنك الإتحاد
7- بنك المؤسسة العربية
8- البنك الاستثماري
9- بنك المال
10- بنك سوستيه جنرال - الأردن
11- بنك القاهرة عمان
12- بنك الأردن
13- البنك الأهلي الأردني

البنوك الإسلامية
1- البنك الإسلامي الأردني
2- البنك العربي الإسلامي الدولي
3- بنك الأردن دبي الإسلامي



شكل رقم(2) نسبة المصارف الإسلامية والتجارية في الأردن

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم استخدام المجموعة الإحصائية spss لتحليل البيانات كما يلي :

1. الإحصاء الوصفي : الوسط الحسابي والانحراف المعياري معامل الالتواء لوصف متغيرات الدراسة

2 . اختبارات تحليل الانحدار الخطي

3. اختبار تحليل المسار .

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

2.4 تحليل نتائج الإحصاء الوصفي المتعلق بنسب إدارة السيولة

1.2.4 تحليل نسب السيولة الكلية

2.2.4 تحليل نسبة السيولة الفعلية

3.2.4 تحليل نسبة مخاطر السيولة

4.2.4 تحليل نسبة توظيف الأموال

5.2.4 تحليل نسبة الاحتياطي القانوني

3.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبياناتو الانحدار الخطي

4.4 اختبار الفرضيات

1.4.4 اختبار الفرضية الأولى

2.4.4 اختبار الفرضية الثانية

3.4.4 اختبار الفرضية الثالثة

4.4.4 اختبار الفرضية الرابعة

1.4 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى بيان النتائج التي تم التوصل إليها بعد استخراج النسب المالية للمصارف الأردنية من واقع قوائمها المالية وتحديد المتوسطات الحسابية للنسب المالية واستخراج معدلات العوائد الخاصة بالأداء المالي للمصارف الأردنية وذلك لاختبار فرضيات الدراسة و بيان أثر نسب السيولة المالية الممثلة لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الأردنية بنوعيها الإسلامي والتجاري .

2.4 تحليل نتائج الإحصاء الوصفي المتعلق بنسب إدارة السيولة:

تمثلت إدارة السيولة في النسب التالية:(السيولة الكلية ، السيولة الفعلية ، مخاطر السيولة، نسبة توظيف الأموال، نسبة الاحتياطي القانوني) والتي تمثل نسب قياس المتغير المستقل حيث سوف يتم في هذا الجزء إجراء التحليل الوصفي للمتوسطات الحسابية لتلك النسب التي تم الوصول إليها لكل من المصارف التجارية والإسلامية خلال فترة الدراسة .

1.2.4 تحليل نسب السيولة الكلية:

وقد تم تحديد نسب السيولة الكلية لكل سنة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{السيولة الكلية} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

(البيطار:2010) .

وبعد تطبيق هذه المعادلة والوصول إلى النتائج والمتوسطات الحسابية والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2) نسب السيولة الكلية والمتوسطات الحسابية للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

البنك / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي
البنك العربي	0.62	0.69	0.70	0.72	0.72	0.69
البنك الأردني الكويتي	0.51	0.64	0.55	0.54	0.48	0.55
البنك التجاري الأردني	0.52	0.60	0.57	0.52	0.51	0.54
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.72	0.75	0.77	0.78	0.75	0.75
البنك الاستثمار العربي	0.74	0.76	0.73	0.72	0.70	0.73
بنك الإتحاد	0.64	0.64	0.67	0.67	0.69	0.66
بنك المؤسسة العربية	0.73	0.73	0.72	0.61	0.50	0.66
البنك الاستثماري	0.68	0.64	0.56	0.60	0.52	0.60
بنك المال	0.55	0.61	0.54	0.64	0.65	0.60
بنك سوسيته جنرال –الأردن	0.65	0.82	0.89	0.75	0.85	0.79
بنك القاهرة عمان	0.65	0.45	0.41	0.59	0.55	0.53
بنك الأردن	0.57	0.62	0.57	0.55	0.61	0.58
البنك الأهلي الأردني	0.65	0.62	0.64	0.61	0.60	0.62

متوسط البنوك التجارية	0.63	0.66	0.64	0.64	0.62	0.64
البنك الإسلامي الأردني	1.50	1.65	1.75	1.79	0.96	1.53
بنك الأردن دبي الإسلامي			1.73	0.98	1.12	1.28
البنك العربي الإسلامي الدولي	0.86	0.35	0.29	0.27	0.28	0.41
متوسط البنوك الإسلامية	1.18	1.00	1.26	1.02	0.79	1.17
المتوسط العام						0.72

يبين الجدول(2) أن المتوسط العام لنسب السيولة الكلية للبنوك التجارية و الإسلامية بلغ (0.72) وقد جاء البنك الإسلامي الأردني بأعلى متوسط حيث بلغ (1.53) بينما جاء البنك العربي الإسلامي الدولي بأقل متوسط حيث بلغ (0.41) وقد بلغ متوسط البنوك التجارية (0.64) مقارنة بمتوسط البنوك الإسلامية والذي بلغ (1.17) .

إن متوسطات نسب السيولة الكلية للبنوك التجارية قد تراوحت بين (0.63) في العام 2008 و (0.62) للعام 2012 حيث تميز العام 2009 بأعلى متوسط حيث بلغ (0.66) وقد يكون تميز هذا العام 2009 يعود إلى المخاوف المرتبطة في منح الائتمان التي أعقبت الأزمة العالمية لدى البنوك بشكل عام .

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد تراوحت بين (1.18) في العام 2008 إلى (0.79) في العام 2012 وقد تحققت أكبر نسبة سيولة في العام 2010 إذ بلغت (1.26) وقد يكون سبب ارتفاع هذه النسبة في العام 2010 دخول بنك جديد على القطاع المصرفي الإسلامي و هو بنك الأردن دبي الإسلامي .

2.2.4 تحليل نسبة السيولة الفعلية

و قد تم تحديد نسب السيولة الفعلية لكل سنة من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{السيولة الفعلية} = \frac{\text{الموجودات النقدية – الاحتياطي االقانوني}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

(البيطار 2010)

وبعد تطبيق هذه المعادلة والوصول إلى النتائج والمتوسطات الحسابية والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3) نسب السيولة الفعلية و المتوسطات الحسابية للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

البنك / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي
البنك العربي	0.17	0.23	0.26	0.21	0.17	0.21
البنك الأردني الكويتي	0.16	0.23	0.14	0.12	0.09	0.15
البنك التجاري الأردني	0.17	0.14	0.13	0.09	0.15	0.13
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.22	0.29	0.28	0.18	0.16	0.23
بنك الاستثمار العربي	0.09	0.09	0.04	0.04	0.11	0.07
بنك الإتحاد	0.16	0.13	0.13	0.14	0.15	0.14
بنك المؤسسة العربية	0.14	0.14	0.11	0.04	0.04	0.10

البنك الاستثماري	0.16	0.08	0.05	0.05	0.07	0.08
بنك المال	0.12	0.24	0.09	0.11	0.18	0.15
بنك سوستيه جنرال الأردن	0.24	0.22	0.25	0.07	0.14	0.18
بنك القاهرة عمان	0.18	0.20	0.12	0.06	0.11	0.13
بنك الأردن	0.14	0.19	0.21	0.09	0.13	0.15
البنك الأهلي الأردني	0.27	0.27	0.26	0.15	0.16	0.22
متوسط البنوك التجارية	0.17	0.19	0.16	0.10	0.13	0.15
البنك الإسلامي الأردني	1.05	1.28	1.39	1.52	0.77	1.20
بنك الأردن دبي الإسلامي			0.65	0.02	0.34	0.34
البنك العربي الإسلامي الدولي	0.09	0.10	0.13	0.13	0.12	0.12
متوسط البنوك الإسلامية	0.57	0.69	0.72	0.56	0.41	0.59
المتوسط العام للنسب						0.22

يبين الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لنسب السيولة الفعلية للبنوك التجارية و الإسلامية بلغ (0.22) وقد جاء البنك الإسلامي الأردني بأعلى متوسط حيث بلغ (1.20) بينما جاء بنك الاستثمار العربي بأقل متوسط حيث بلغ (0.07) وقد بلغ متوسط البنوك التجارية (0.15) مقارنة بمتوسط البنوك الإسلامية والذي بلغ (0.59) .

أن متوسطات نسب السيولة الفعلية للبنوك التجارية قد تراوحت بين (0.17) في العام 2008 و (0.13) للعام 2012 حيث تميز العام 2009 بأعلى متوسط حيث بلغ (0.19) وقد يكون سبب تميز

هذا العام 2009 يعود أيضاً إلى التخوف المرتبط في منح الائتمان لدى البنوك التجارية بينما حقق العام 2011 أقل متوسط حيث بلغ (0.10) .

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد تراوحت بين (0.57) في العام 2008 إلى (0.41) في العام 2012 وقد تحققت اكبر نسبة سيولة فعلية في العام 2010 إذ بلغت (0.72) وقد يكون سبب ارتفاع هذه النسبة في العام 2010 إلى دخول بنك جديد على القطاع المصرفي الإسلامي كما تم ذكره سابقاً وهو بنك الأردن دبي الإسلامي بينما حقق العام 2012 أقل متوسط حيث بلغ (0.41).

3.2.4 تحليل نسبة مخاطر السيولة :

و قد جاءت نسب مخاطر السيولة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

(حمدان:2007)

وبعد تطبيق هذه المعادلة والوصول إلى النتائج والمتوسطات الحسابية والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(4) نسب مخاطر السيولة والمتوسطات الحسابية للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

البنك / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي
البنك العربي	0.18	0.25	0.28	0.23	0.20	0.23
البنك الأردني الكويتي	0.19	0.26	0.17	0.15	0.12	0.18
البنك التجاري الأردني	0.18	0.16	0.14	0.10	0.16	0.15
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.24	0.31	0.30	0.21	0.19	0.25
بنك الاستثمار العربي	0.11	0.11	0.06	0.06	0.12	0.09
بنك الإتحاد	0.18	0.14	0.15	0.16	0.17	0.16
بنك المؤسسة العربية	0.16	0.17	0.14	0.07	0.07	0.12
البنك الاستثماري	0.18	0.10	0.08	0.08	0.10	0.11
بنك المال	0.15	0.27	0.11	0.12	0.20	0.17
بنك سوستيه جنرال – الأردن	0.25	0.24	0.26	0.09	0.16	0.20
بنك القاهرة عمان	0.20	0.22	0.14	0.09	0.14	0.16
بنك الأردن	0.16	0.21	0.23	0.12	0.16	0.17
البنك الأهلي الأردني	0.29	0.29	0.28	0.17	0.18	0.24
متوسط البنوك التجارية	0.19	0.21	0.18	0.13	0.15	0.17
البنك الإسلامي الأردني	1.09	1.28	1.39	1.52	0.77	1.21
بنك الأردن دبي الإسلامي			1.14	0.41	0.63	0.73

البنك العربي الإسلامي الدولي	0.10	0.12	0.15	0.16	0.15	0.14
متوسط البنوك الإسلامية	0.59	0.70	0.89	0.70	0.52	0.68
متوسط العام للنسب						0.27

يبين الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لنسب مخاطر السيولة للبنوك التجارية و الإسلامية بلغ (0.27) وقد جاء البنك الإسلامي الأردني بأعلى متوسط حيث بلغ (1.21) بينما جاء البنك الاستثمار بأقل متوسط حيث بلغ (0.11) وقد بلغ متوسط البنوك التجارية (0.17) مقارنة بمتوسط البنوك الإسلامية والذي بلغ (0.68).

أن متوسطات نسب مخاطر السيولة للبنوك التجارية قد تراوحت بين (0.19) في العام 2008 و (0.15) للعام 2012 حيث تميز العام 2009 بأعلى متوسط حيث بلغ (0.21) بينما حقق العام 2011 أقل متوسط حيث بلغ (0.13) .

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد تراوحت بين (0.59) في العام 2008 إلى (0.52) في العام 2012 وقد تحققت اكبر نسبة مخاطر السيولة في العام 2010 إذ بلغت (0.89) بينما حقق العام 2012 أقل متوسط حيث بلغ (0.52).

4.2.4 تحليل نسبة توظيف الأموال

وقد تم تحديد نسبة توظيف الأموال لكل سنة من خلال المعادلة التالية :

نسبة توظيف الأموال = (مجموع السلف و القروض+الأوراق المالية) / (الودائع+حقوق الملكية) (البيطار :2010)

وبعد تطبيق هذه المعادلة والوصول إلى النتائج والمتوسطات الحسابية والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (5) نسب توظيف الأموال والمتوسطات الحسابية للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

البنك / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي
البنك العربي	0.72	0.72	0.69	0.70	0.69	0.70
البنك الأردني الكويتي	0.87	0.83	0.84	0.80	0.81	0.83
البنك التجاري الأردني	0.89	0.85	0.83	0.83	0.79	0.84
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.72	0.65	0.64	0.72	0.75	0.69
بنك الاستثمار العربي	0.70	0.69	0.74	0.77	0.75	0.73
بنك الإتحاد	0.76	0.76	0.73	0.79	0.74	0.76
بنك المؤسسة العربية	0.80	0.84	0.82	0.93	0.90	0.86
البنك الاستثماري	0.73	0.81	0.87	0.84	0.88	0.82
بنك المال	0.96	0.80	0.85	0.82	0.79	0.84
بنك سوستيه جنرال – الأردن	0.88	0.98	0.82	0.82	0.76	0.85

بنك القاهرة عمان	0.75	0.52	0.55	0.81	0.82	0.69
بنك الأردن	0.78	0.74	0.70	0.77	0.74	0.74
البنك الأهلي الأردني	0.67	0.69	0.66	0.78	0.80	0.72
متوسط البنوك التجارية	0.78	0.76	0.75	0.80	0.79	0.78
البنك الإسلامي الأردني	1.50	1.51	1.48	1.41	1.98	1.58
بنك الأردن دبي الإسلامي			1.00	1.65	1.95	1.54
البنك العربي الإسلامي الدولي	1.09	1.83	1.98	2.26	1.94	1.82
متوسط البنوك الإسلامية	1.30	1.67	1.49	1.77	1.96	1.64
متوسط العام للنسب						0.94

يبين الجدول رقم (5) أن المتوسط العام لنسب توظيف الأموال للبنوك التجارية و الإسلامية بلغ (0.94) وقد جاء البنك العربي الإسلامي الدولي بأعلى متوسط حيث بلغ (1.82) بينما جاء بنك الإسكان للتجارة والتمويل بأقل متوسط حيث بلغ (0.69) وقد بلغ متوسط البنوك التجارية (0.78) مقارنة بمتوسط البنوك الإسلامية والذي بلغ (1.64) .

أن متوسطات نسب توظيف الأموال للبنوك التجارية قد تراوحت بين (0.78) في العام 2008 و (0.79) للعام 2012 حيث تميز العام 2009 بأعلى متوسط حيث بلغ (0.80) بينما حقق العام 2010 أقل متوسط حيث بلغ (0.75).

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد تراوحت بين (1.30) في العام 2008 إلى (1.96) في العام 2012 وقد تحققت اكبر نسبة توظيف الأموال في العام 2012 إذ بلغت (1.96) بينما حقق العام 2012 أقل متوسط حيث بلغ (1.30) .

5.2.4 تحليل نسبة الاحتياطي القانوني

وقد تم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني لكل سنة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$$ (دليمي :1990)

وبعد تطبيق هذه المعادلة والوصول إلى النتائج والمتوسطات الحسابية والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (6) نسب الاحتياطي القانوني والمتوسطات الحسابية للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

البنك / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي
البنك العربي	0.17	0.23	0.27	0.22	0.18	0.21
البنك الأردني الكويتي	0.17	0.24	0.16	0.13	0.10	0.16
البنك التجاري الأردني	0.16	0.13	0.12	0.08	0.13	0.12
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.22	0.29	0.27	0.17	0.16	0.22

بنك الاستثمار العربي	0.09	0.09	0.05	0.05	0.12	0.08
بنك الإتحاد	0.16	0.14	0.14	0.01	0.01	0.09
بنك المؤسسة العربية	0.15	0.16	0.13	0.06	0.06	0.11
البنك الاستثماري	0.17	0.09	0.07	0.07	0.09	0.10
بنك المال	0.14	0.25	0.09	0.11	0.17	0.15
بنك سوستيه جنرال – الأردن	0.23	0.22	0.24	0.07	0.14	0.18
بنك القاهرة عمان	0.17	0.19	0.11	0.06	0.11	0.13
بنك الأردن	0.13	0.18	0.20	0.08	0.12	0.14
البنك الأهلي الأردني	0.27	0.27	0.26	0.15	0.16	0.22
متوسط البنوك التجارية	0.17	0.19	0.16	0.10	0.12	0.15
البنك الإسلامي الأردني	1.02	1.22	1.32	1.45	0.66	1.14
بنك الأردن دبي الإسلامي			1.09	0.35	0.54	0.66
البنك العربي الإسلامي الدولي	0.09	0.11	0.13	0.13	0.11	0.11
متوسط البنوك الإسلامية	0.55	0.66	0.85	0.64	0.44	0.63
متوسط العام للنسب						0.24

يبين الجدول رقم (6) أن المتوسط العام لنسب الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية والإسلامية بلغ (0.24) وقد جاء البنك الإسلامي الأردني بأعلى متوسط حيث بلغ (1.14) بينما جاء بنك الاستثمار بأقل متوسط حيث بلغ (0.08) وقد بلغ متوسط البنوك التجارية (0.15) مقارنة بمتوسط البنوك الإسلامية والذي بلغ (0.63) .

أن متوسطات نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية قد تراوحت بين (0.17) في العام 2008 و (0.12) للعام 2012 حيث تميز العام 2009 بأعلى متوسط حيث بلغ (0.19) بينما حقق العام 2011 أقل متوسط حيث بلغ (0.10) .

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد تراوحت بين (0.55) في العام 2008 إلى (0.44) في العام 2012 وقد تحققت اكبر نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك في العام 2010 إذ بلغت (0.85) بينما حقق العام 2012 أقل متوسط حيث بلغ (0.44) .

3.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يهدف هذا الجدول إلى التعرف على التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة و المتمثلة بنسب السيولة ولقد تم اختبار التوزيع الطبيعي من خلال معامل الالتواء ويظهر الجدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموع النسب المالية بشكل أجمالي لذلك قام الباحث بالتعرف إلى مدى اعتدالية توزيع بيانات الدراسة بالإضافة إلى التعرف إلى مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة .

جدول(7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لنسب السيولة و الأداء المالي

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
السيولة الكلية	0.71	0.30	0.542
السيولة الفعلية	0.22	0.28	0.548
مخاطر السيولة	0.26	0.29	1.28
نسبة توظيف الأموال	0.92	0.37	1.63
نسبة الاحتياطي القانوني	0.23	0.28	0.14-
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	9.23	4.66	0.01-
معدل العائد على الاستثمار(ROI)	1.22	0.59	1.17-
معدل العائد على الودائع (ROD)	1.95	1.87	1.04-
الأداء المالي	12.40	6.38	0.63-

يبين الجدول رقم (7) أن نسبة سيولة توظيف الأموال قد حققت أعلى نسب السيولة إذ بلغت (0.92) بينما كانت اقل نسب السيولة هي نسبة السيولة الفعلية إذ بلغت (0.22) وتراوحت باقي نسب السيولة بين هاتين النسبتين.

أما بالنسبة لنسب العوائد فقد كانت قيمة معدل العائد على حقوق الملكية هي أكبر القيم إذ بلغت (9.23) بينما كانت قيمة معدل العائد على الاستثمار هي اقل قيم العوائد إذ تحققت بقيمة (1.22).

كما يبين الجدول قيم معاملات الالتواء والتي انحصرت – بالقيم المطلقة – بين (0.01) لمعدل العائد على حقوق الملكية والقيمة (1.63) لنسب توظيف الأموال وتعتبر جميع هذه القيم تندرج ضمن المدى الطبيعي المقبول لمعاملات الالتواء باختلاف مرجعياتها (-3 إلى +3) وكذلك اقل من (1.96) بالإضافة إلى القيم (– 1 إلى +1) مما يشير إلى اقتران هذه البيانات بالتوزيع الطبيعي مع الإشارة إلى أن متطلبات استخدام تحليل الانحدار الخطي هو تحقق شرط التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والتي تمثلها نسب السيولة في الدراسة.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد

يظهر الجدول رقم (8) نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multclinearity) بين نسب السيولة باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) ويؤكد الاختبار على عدم وجود مشكلة ارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة .

جدول (8) نتائج الاختبار الارتباط الخطي (Multcolinearity) بين نسب السيولة باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) لمتغيرات إدارة السيولة

السيولة	VIF معامل تضخم التباين	Tolerance التباين المسموح به
السيولة الكلية	2.02	0.49
السيولة الفعلية	4.89	0.20
مخاطر السيولة	9.73	0.10
نسبة توظيف الأموال	1.32	0.75
نسبة الاحتياطي القانوني	3.62	0.27

يبين الجدول رقم (8) قيم معامل تضخم التباين فقد تراوحت (9.73 إلى 1.32) و تعتبر هذه القيم مناسبة وتشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين نسب السيولة لدى البنوك الأردنية الإسلامية و التجارية وذلك لأن جميع هذه القيم كانت اقل من (10) كذالك يلاحظ أن قيم التباين المسموح به قد تراوحت بين (0.10إلى 0.75) وجميع هذه القيم تعتبر اكبر من (0.10) مما يساعد في الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين نسب السيولة للبنوك الأردنية الإسلامية و التجارية حيث يبين الجدول انسجام قيم هذا الاختبار لمتغيرات السيولة.

4.4 اختبار الفرضيات

فيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي

1.4.4 اختبار الفرضية الأولى

نصت الفرضية العدمية الأولى أنه:

HO1: (لا يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية)

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر إدارة السيولة على الأداء المالي(ROD , ROI ,ROE)

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الأولى لبحث اثر إدارة السيولة على متغير العائد على الأداء المالي (ROD , ROI ,ROE)

R	R2	F	Sig F	الحد الثابت	إدارة السيولة	β	t	Sig	نتيجة الفرضية
0.457	0.209	3.11	*0.015	514.61	السيولة الكلية	17.64-	1.93-	0.059	رفض
					السيولة الفعلية	57.53-	3.01-	0.004	
					مخاطر السيولة	69.50	2.87	0.006	

	0.269	1.12-	14.65-	**توظيف الأموال**					
	0.373	0.90	2.63	**نسبة الاحتياطي**					

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة العلاقة بين متغيرات إدارة السيولة و الأداء المالي للبنوك التجارية قد بلغت (0.457) وهي علاقة دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لان قيمة مستوى دلالة F البالغة (0.015) كانت اقل من (0.05) مما يشير إلى انه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد يؤثر في المتغير التابع من المتغيرات المستقلة حيث يبين الجدول أن المتغيرات المستقلة التي أثرت في المتغير التابع (الأداء المالي للبنوك التجارية) كانت السيولة الفعلية إذ بلغت قيمة التأثير (− 57.53) بمستوى دلالة (0.004) ولمتغير مخاطر السيولة حيث بلغت قيمة التأثير (69.50) بمستوى دلالة (0.004) حيث كانت هذه اكبر قيمة تأثير في الأداء وتعتبر هذه القيم دالة لان مستويات دلالاتها كانت اقل من 0.05 .

كما يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (على شكل نسبة مئوية) 20.9 ٪ وهي تشير إلى نسبة تفسير التغير أو الاختلاف الحاصل في المتغير التابع والذي يمكن نسبه إلى المتغيرات المستقلة المذكورة.

وحيث ان قيمة مستوى دلالة F كان اقل من 0.05 فهذا يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية "لا يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية" وقبول البديلة والتي تنص على انه (يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية) .

2.4.4 اختبار الفرضية الثانية

نصت الفرضية العدمية الثانية أنه:

H02: (لا يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية)

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث اثر إدارة السيولة على الأداء المالي(ROD , ROI ,ROE)

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية لبحث اثر إدارة السيولة على متغير العائد على الأداء المالي (ROD , ROI ,ROE)

R	R2	F	Sig F	الحد الثابت	إدارة السيولة	β	t	Sig	نتيجة الفرضية
0.742	0.550	5.61	*0.021	26.02	السيولة الكلية	14.66-	2.78-	0.027	رفض
					السيولة الفعلية	0.14-	0.01-	0.989	
					مخاطر السيولة	143.17-	2.73-	0.029	
					توظيف الأموال	4.58	0.07	0.944	
					نسبة الاحتياطي	155.64	2.56	0.038	

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة العلاقة بين متغيرات إدارة السيولة و الأداء المالي للبنوك الإسلامية قد بلغت (0.742) وهي علاقة دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لان قيمة مستوى دلالة F البالغة (0.021) كانت اقل من (0.05) مما يشير إلى انه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد يؤثر في المتغير التابع من المتغيرات المستقلة حيث يبين الجدول أن المتغيرات المستقلة التي أثرت في المتغير التابع (الأداء المالي للبنوك الإسلامية) كانت السيولة الكلية إذ بلغت قيمة التأثير (− 14.66) بمستوى دلالة (0.027) ولمتغير مخاطر السيولة حيث بلغت قيمة التأثير (− 143.17) بمستوى دلالة (0.029) ولمتغير نسبة الاحتياطي حيث بلغت قيمة التأثير (155.64) بمستوى دلالة (0.038) حيث كانت هذه اكبر قيمة تأثير في الأداء وتعتبر تأثيرات النسب الثلاثة دالة إحصائيا لان مستويات دلالاتها كانت اقل من 0.05 .

كما يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (على شكل نسبة مئوية) 55.0 ٪ وهي تشير إلى نسبة تفسير التغير أو الاختلاف الحاصل في المتغير التابع والذي يمكن نسبه إلى المتغيرات المستقلة المذكورة.

وحيث أن قيمة مستوى دلالة F كان اقل من 0.05 فهذا يشير الى رفض فرضية الدراسة الصفرية" لا يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية" وقبول البديلة والتي تنص على انه (يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية).

3.4.4 اختبار الفرضية الثالثة

نصت الفرضية العدمية الثالثة :

H03 :(لا يوجد تأثير لنوع المصرف على العلاقة بين إدارة السيولة و الأداء المالي)

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار المسار لتحديد أثر نوع البنك على العلاقة بين إدارة السيولة الأداء المالي.

جدول (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثالثة لبحث اثر إدارة السيولة على متغير العائد على الأداء المالي (ROE, ROI, ROD)

R	R2	F	Sig F	المسار	التأثير المباشر		التأثير غير المباشر	التأثير الكلي
					β المعياري	Sig β		
				السيولة الكلية على نوع البنك	0.067	0.271	0.005	0.072
				السيولة الفعلية على نوع البنك	0.077−	0.421	0.006−	0.083−
0.932	0.868	94.90	0.000	مخاطر السيولة على نوع البنك	0.323	0.018	0.025	0.348
				توظيف الأموال على نوع البنك	0.790	0.000	0.060	0.850
				نسبة الاحتياطي على نوع البنك	0.013−	0.869	0.001−	0.014−
0.076	0.006	0.44	0.509	نوع البنك على الأداء	0.076	0.509	−	−

يبين الجدول رقم (11) نتائج تحليل المسار لبحث أثر نوع البنك على العلاقة بين إدارة السيولة ومتغير الأداء المالي للبنوك الأردنية وبالرجوع إلى القيم المبينة في الجدول يتبين أن قيمة العلاقة بين

متغيرات إدارة السيولة ومتغير تصنيف البنك (كمتغير معدل) قد بلغت (0.932) وهي قيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان اقل من 0.05 , بينما بلغت قيمة العلاقة بين متغير نوع البنك ومتغير الأداء المالي للبنوك التجارية (0.076) وتعتبر هذه القيمة غير دالة من الناحية الإحصائية لان قيمة مستوى الدلالة المحسوب لهذه العلاقة (0.509) حيث كانت اكبر من 0.05 .

كما يبين الجدول قيم التأثير من خلال كل متغير من متغيرات إدارة السيولة على متغير نوع البنك حيث يتبين أن فقط مسار مخاطر السيولة بحجم تأثير معياري مباشر (0.323) بمستوى دلالة (0.018) وبحجم تأثير غير مباشر على متغير الأداء المالي للبنوك الأردنية بقيمة (0.025) كذلك فقد بلغ حجم التأثير المباشر لمسار توظيف الأموال (0.790) بمستوى دلالة (0.000) بينما بلغ حجم التأثير غير المباشر لهذا المسار على أداء البنوك الأردنية (0.060) وهو اكبر تأثير غير مباشر بينما لم تكن تأثيرات باقي المسارات دالة من الناحية الإحصائية كما يبين الجدول أن قيم التأثير غير المباشر قد بلغت لمسار.

ويلاحظ إن التأثير الكلي من خلال مسار مخاطر السيولة على أداء البنوك الأردنية (0.348) وبلغ من خلال مسار توظيف الأموال على أداء البنوك الأردنية (0.850).

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية جزئيا (أي فيما يتعلق بمسار إدارة مخاطر السيولة ومسار توظيف الأموال) وبالتالي قبول فرضية تأثير نوع البنك على متغير أداء البنوك الأردنية من خلال هذين المسارين.

4.4.4 اختبار الفرضية الرابعة

نصت الفرضية العدمية الرابعة أنه:

H03 :(لا يوجد محددات في إدارة السيولة على الأداء المالي لدى البنوك التجارية و الإسلامية)

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لتحديد أثر محددات إدارة السيولة على متغير الأداء المالي(ROE, ROI, ROD) لدى البنوك الأردنية التجارية والإسلامية :

جدول (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرابعة لبحث اثر إدارة السيولة على متغير الأداء المالي (ROE, ROI, ROD) لدى المصارف الأردنية

R	R2	F	Sig F	الحد الثابت	إدارة السيولة	β	t	Sig β	نتيجة الفرضية
0.549	0.302	10.65	0.000	11.733	مخاطر السيولة	50.23−	5.465 −	0.000	رفض
					توظيف الأموال	0.02	0.010	0.992	
					نسبة الاحتياطي	61.36	5.544	0.000	

يبين الجدول رقم(12) أن قيمة العلاقة بين محددات إدارة السيولة ومتغير الأداء المالي لدى البنوك التجارية و الإسلامية قد بلغت (0.549) وهي علاقة دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لان قيمة مستوى دلالة F البالغة (0.000) كانت اقل من (0.05) مما يشير إلى انه يوجد تأثير لمحدد واحد على الأقل من محددات إدارة السيولة على المتغير التابع حيث يبين الجدول أن قيم مستوى دلالة المعامل β لمحدد مخاطر السيولة ومحدد نسبة الاحتياطي كانت دالة إحصائية التي بلغ مستوى دلالتها (0.000) و (0.000) على الترتيب لأنها اقل من 0.05 .

كما يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (على شكل نسبة مئوية) 30.2 ٪ وهي تشير إلى نسبة تفسير التغير أو الاختلاف الحاصل في المتغير التابع والذي يمكن نسبه إلى المتغيرات المستقلة المذكورة.

وحيث أن قيمة مستوى دلالة F كان اقل من 0.05 فهذا يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية وبالتالي قبول الفرضية البديلة أي قبول فرضية التأثير حيث بينت النتائج أن التأثير كان من خلال نسبتي مخاطر السيولة ونسبة الاحتياطي.

يتبين من تحليل النتائج واختبار الفرضيات أن نسب إدارة السيولة قد أثرت في نسب الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية الأردنية ولكن بنسب مختلفة بين المصارف التجارية والإسلامية.

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

1.5 النتائج

2.5 التوصيات

1.5 النتائج :

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لإدارة السيولة بمكوناتها وهي (السيولة الكلية والسيولة الفعلية ومخاطر السيولة وتوظيف الأموال والاحتياطي القانوني) على الأداء المالي و الذي تمثل في المؤشرات التالية : (العائد على حقوق الملكية ، العائد على الودائع ، العائد على الاستثمار) في كل من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية على حد سواء ، كما وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنوع المصرف على العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي ، إضافة إلى وجود تأثير لمحددات إدارة السيولة على الأداء المالي .

ويمكن مناقشة النتائج على النحو الآتي :

1- **يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية**، وهذا يعني وجود علاقة مابين استثمار السيولة و النتائج المالية للمصارف التجارية والتي يمكن من خلالها تحديد مدى قدرة وكفاءة المصارف التجارية على إدارة سيولتها من خلال النتائج المالية التي تفصح عنها, حيث نلاحظ أيضاً:

أ- من خلال نتائج التحليل يظهر أن السيولة الفعلية لدى المصارف ودرجة المخاطرة في الأدوات الاستثمارية المالية لها الدور الأكبر في التأثير على نتائج الأداء المالي ، مما يعني أن توفير النقد من جهات مختلفة دون أي قيود والدخول في الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة والعائد المرتفع سوف يزيد من كفاءة الأداء المالي.

ب- نسبت توظيف الأموال كانت ذات تأثير منخفض على الأداء المالي مما يعني أن توظيف السيولة لدى المصارف التجارية يوجد فيه نوع من التحفظ و التخوف.

د- وقد أظهرت الدراسة أن السيولة الكلية لدى المصارف التجارية ما تزال كبيرة مما يعني أن هناك فائض نقدي غير مستغل لدى المصارف التجارية.

هـ- تعتبر معدلات الفائدة المرتفعة لدى المصارف التجارية من العوامل التي تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي, أي أن الأدوات الداخلية لاستثمار السيولة لدى المصارف التجارية مرتفعة العائد مقارنة مع الأدوات الداخلية لاستثمار السيولة لدى المصارف الإسلامية .

2- **يوجد تأثير لإدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية،** الأمر الذي يعني أن استغلال السيولة بالشكل المناسب يرفع من كفاءة النتائج المالية للمصارف الإسلامية ، ويمكن أن نلاحظ أيضاً:

أ- من خلال نتائج التحليل يظهر أن نسب السيولة الفعلية و مخاطر السيولة كان لها الدور الأكبر في التأثير على نتائج الأداء المالي للمصارف الإسلامية .

ب- إن درجة المخاطرة في الأدوات الاستثمارية الداخلية والخارجية لدى المصارف الإسلامية أعلى من درجة المخاطرة في الأدوات الاستثمارية لدى المصارف التجارية وذلك كون أن المصارف الإسلامية تقوم غالبيةأدو اتها الاستثمارية على مبدأ التشارك في الربح والخسارة .

ج- أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية تعتمد كثيراً على الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل والتي توصف بأنها ضعيفة في عوائدها،مما قد يظهر توظيف للأموال كبير ولكن دون تأثير كبير على الأداء المالي ، والذي يشير أيضاً إلى انخفاض عوائد الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك كون المصارف الإسلامية تسعى إلى الربح السريع لرفع نتائج الأداء المالي لديها .

د- يظهر خلال فترة الدراسة ارتفاع السيولة الكلية لدى المصارف الإسلامية الأمر الذي قد يشير إلى وجود معدلات من النقد غير مستغلة لدى المصارف الإسلامية تفوق تلك غير المستغلة لدى المصارف التجارية, الأمر الذي يعزى إلى عدم وجود مقرض نهائي للمصارف الإسلامية بسبب تحريم الاقتراض بفائدة، إضافة إلى عدم وجود قنوات استثمارية جديدة لاستغلال الفائض النقدي لديها .

هـ- ويظهر من خلال الدراسة وجود تنوع في الأدوات الاستثمارية الداخلية للسيولة لدى المصارف الإسلامية، إلا أن المصارف الإسلامية تركز على أدوات استثمارية معينة دون غيرها ,وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة في بقية الأدوات الاستثمارية،وإن أدوات الاستثمار الخارجية للسيولة محدودة إضافة إلى عدم وجود جهود كافية من قبل الجهات المختصة والمصارف لوضع أدوات استثمارية تساعد في تخفيض حجم السيولة الفائض .

3- **يوجد تأثير لنوع المصرف على العلاقة بين السيولة والأداء المالي**، و نلاحظ التالي:

أ - أن النظام الذي يقوم علية نشاط المصارف الإسلامية والذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية يختلف جوهراً ومضموناً عن النظام الذي تقوم علية المصارف التجارية، الأمر الذي جعل لنوع المصرف تأثير على العلاقة بين إدارة السيولة و الأداء المالي .

ب – إن وجود تأثير لنوع المصرف على العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي قد يفسر التفاوت في درجات السيولة والأداء المالي بين المصارف الإسلامية والتجارية .

ج – كما أظهرت نتائج التحليل أن توظيف الأموال ودرجة مخاطر السيولة كان لهما الأثر الأكبر على نوع المصرف كعامل وسيط الأمر الذي يمكن أن يشير إلى وجود اختلاف في درجة استغلال المصارف الإسلامية والتجارية للسيولة لديها .

د – ومن خلال نتائج التحليل يمكن الوصول إلى أن أي تطوير في نظام عمل المصارف الإسلامية والتجارية سوف يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمصارف .

هـ – أيضاً من خلال النتائج يمكن الوصول إلى أن زيادة درجة المنافسة بين المصارف بنوعيها الإسلامي و التجاري يؤثر على نتائجها المالية الأمر الذي يجبر المصارف على ضرورة تقديم منتجات مالية منافسة .

4– **يوجد أثر لمحددات إدارة السيولة على الأداء المالي لدى المصارف التجارية والمصارف الإسلامية**، ونلاحظ الآتي :

أ– وجود صعوبات في استغلال و إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية و التجارية على حداً سواء , ولكن تعتبر الصعوبات في استغلال و إدارة السيولة لدى المصارف التجارية تتمثل بشكل أكبر في تحفظ وتخوف المصارف من استثمار السيولةالمتوافر ة لديها, بينما تتمثل في المصارف الإسلامية في الأدوات الاستثمارية لديها سواء نقص في تلك الأدوات أو ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بها .

ب – وأظهرت الدراسة أن المحددات على استغلال السيولة الفائضة لدى المصارف الإسلامية ترتبط بدرجة أكبر في عدمتو افر أدوات استثمارية خارجية للسيولة سواء داخل الدولة أو خارجها وذلك لعدم توفر أسواق إسلامية بديلة يمكن استغلالها .

جـ – أظهرت الدراسة عدم وجود جهود كافية لإيجاد وتنظيم الأدوات الاستثمارية يمكن استخدامها في استغلال السيولة وذلك لحل مشكلة عدم وجود مقرض نهائي,وا إيجاد سوق إسلامية يمكن من خلالها استثمار ذلك الفائض من خلال الاستفادة من تجارب الدول المجاورة و خاصة دول الخليج .

2.5 التوصيات

على ضواء ما توصلت له الدراسة من نتائج يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في زيادة كفاءة إدارة السيولة لدى المصارف و بتالي رفع كفاءة الأداء المالي :

أولاً : التأكيد على المصارف الإسلامية على ضرورة استغلال السيولة المتوفرة لديه بزيادة التركيز على إدارة السيولة بشكل متوازن بين أدواتها الاستثمارية المختلفة دون التركيز على أدوات معينة أو التخوف في منح الائتمان لما لها من أثر على الأداء المالي وذلك من خلال :

أ- ضرورة تشكيل لجان مشتركة بين المصارف الإسلامية لوضع صيغة أولية لإنشاء صناديق استثمارية يتم تغذيتها من فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية يمكن الاستفادة منها في إقراض المصارف الإسلامية عند حاجتها للسيولة وفق التعاليم الإسلامية .

ب- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتشكيل لجان للمتابعة مع الجهات المشرعة لسن القوانين التي تمكن المصارف من استغلال السيولة الفائضة لديها عن طريق تشريع الأدوات الاستثمارية مثل الصكوك الإسلامية.

ج- قيام المصارف الإسلامية بزيادة رأس المال لديها أي التمويل الداخلي من خلال جذب وتشجيع المصارف التجارية لتسهم في رأس المال الاستثماري لدى المصارف الإسلامية .

ثانياً : التأكيد على المصارف التجارية على ضرورة رفع كفاءة إدارة السيولة لديها لتنعكس على الأداء المالي من خلال:

أ- قيام المصارف التجارية علىبز يادة رأس المال لديها لتقليل اعتمادها على الودائع وذلك لتعزيز مصادر السيولة الداخلية وتخفيض مخاطر السيولة بحيث تتمكن من استخدامها في الاستثمارات طويلة الأجل .

ب- تشجيع المصارف التجارية على افتتاح فروع لها تعمل وفق الشريعة الإسلامية لزيادة المنافسة واجتذاب المزيد من رؤوس الأموال, مما قد يؤدي إلى تهيئة الأجواء لفتح أسواق استثمارية جديدة .

ثالثاً : ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية في وضع و سن القوانين تنظم الأدوات الاستثمارية الممكن تطبيقها و التي تساعد في فتح مجالات استثمار للسيولة والتي بدورها تساعد في رفع درجة توظيف الاموال طويل وقصير الأجل ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال:

أ- تفعيل دور البنك المركزي في وضع قوانين تساعد في إنشاء أسواق مالية إسلامية تتم فيها عمليات تداول حقيقية وليست وهمية وذلك لفتح المزيد من الفرص الاستثمارية أمام المصارف الإسلامية والتجارية أيضاً.

ب- قيام البنك المركزي الأردني بإنشاء قسم متخصص بعمل المصارف الإسلامية يساعد في تنظيم أعمال تلك المصارف بشكل مستقل لوضع التشريعات المناسبة لها فيما يتعلق بالسياسات النقدية والاحتياطات النقدية ومن ناحية الجانب القانوني والرقابي على عمل المصارف وخاصة الإسلامية منها من قبل البنك المركزي الأردني و هذا ما أكدات علية دراسة (AL-Naimat : 2013) وذلك بضرورة التقليل من التأثير السلبي على عمل المصارف الإسلامية التقليدي والذي يحد من تحقيق أهدافها ويضعف من الأداء المالي لها وذلك من خلال التفرقة بينهما في نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على الودائع الجارية و الودائع الاستثمارية، وهذا ما اشرنا له سابقاً بحيث تكون منخفضة على الودائع الاستثمارية و ذلك لعدم وجود ضمان لتلك الودائع لدى المصارف الإسلامية ، مع ضرورة أخذ البنك المركزي في اعتباره تطوير أدوات سيطرته المستخدمة على المصارف الإسلامية مع مرعاه طبيعة الأنشطة لديها .

ج- تطبيق البنك المركزي للحلول الاستثمارية المرتبطة بالمقرض النهائي للمصارف الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية وتمويل المصارف الإسلامية بالسيولة عن طريق الودائع بدون فائدة والتي تساعد على رفع نسبة توظيف الأموال وتوفر مصادر تمويل جديدة.

د- مراجعة نسب الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف الإسلامي و التجارية بما يراعي طبيعة عمل كل منها .

رابعاً : التأكيد على المصارف التجارية و الإسلامية على ضرورة التنسيق و العمل المشترك للوصول إلى تجاوز لمحددات السيولة سواء في مخاطر الاستثمارات قصيرة الأجل أو توظيف الأموال من خلال :

أ- تشجيع المصارف الإسلامية في الأردن على الاستثمار في أسواق إسلامية دولية مثل سوق المال الإسلامي في البحرين وذلك لفتح مجالات استثمارية اكبر تساعد على زيادة نسبة توظيف الأموال وهذا ما أكدت علية دراسة (Tarek and Kabir :2001) إلى ضرورة إنشاء المزيد من الأسواق التي يمكن من خلالها استخدام الأدوات الاستثمارية الإسلامية نظراً لقلة تلك الأسواق خاصة العالمية منها والتي تعمل حسب الشريعة الإسلامية، ونشير هنا إلى ضرورة وجود قوانين وتشريعات عالمية موحدة للأدوات المالية الإسلامية لدى المصارف الإسلامية وذلك بسبب اختلاف التشريعات والقوانين المنظمة لها باختلاف الدول وتنوعها .

ب- قيام المصارف الإسلامية في الأردن بافتتاح فروع متخصصة في الاستثمارات طويلة الأجلتتو افر فيها الخبرات والكوادر اللازمة لإدارة هكذا نوع من الأدوات الاستثمارية وذلك للوصول إلى استخدام أفضل للأدوات الاستثمارية طويلة الأجل مما قد يساعد على خفض مخاطر السيولة

ج- توحيد جهات الفتوى لتكون المرجع لجميع المصارف الإسلامية بحيث يكون منوط بها بناء مرجع أساس يمكن أن تعتمد علية المصارف الإسلامية الأخرى مما قد يؤدي إلى زيادة ثقة المودعين بالأدوات المصرفية الإسلامية وبالتالي زيادة حجم الودائع لدى تلك المصارف .

د- قيام المصارف التجارية والإسلامية بتشكيل لجان مشتركة ودائمة مع البنك المركزي تساعد في تذليل العقبات التي تواجهها .

هـ- قيام المصارف التجارية بالتخلي عن سياسة التحفظ على منح الائتمان وتخفيض حجم مخصصات الخاصة المبالغ فيها ونلاحظ أيضاً أن زيادة الأرباح ترتبط بشكل كبير بحجم رأس المال لدى المصارف الإسلامية والتجارية وهذا ما أكدات علية دراسة(Ramadan and et al : 2011) حيث أن المصارف ذات رأس المال الصغير كانت اربحها منخفضة مقارنة مع المصارف ذات رأس المال المرتفع، مما قد يقودنا إلى تشجيع اندماج المصارف الصغيرة سواء الإسلامية أو التجارية لتشكل قدرة استثمارية اكبر و ضرورة التوسع في أنشطة الإقراض دون إغفال مخاطر المرتبطة بالائتمان.

خامساً : يوصي الباحث بضرورة البحث في الجوانب التشريعية والقانونية الناظمة للأدوات الاستثمارية خاصة الإسلامية منها ومدى التقدم والتطور الحاصل بها و تأثير ذلك على الأداء المالي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- الاسماعيل، جابر شعيب "الاستثمار طويل الآجل في المصارف الإسلامية " ، رسالة ماجستير ، 2011 ، جامعة حلب ، سوريا .
- الأعرج، عدنان شاهر، "مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 25، ص 103- 124، 2010 .
- آل شبيب، دريد كامل " مبادئ الإدارة العامة، ط 1 , 2004، دار المنهاج ، عمان.
- البيطار، أسامة "عوائد ومخاطر استثمار المصارف الإسلامية لمصادر أموالها مع مقارنتها بالمصارف التقليدية "، رسالة ماجستير، 2010، جامعة دمشق ، سوريا .
- الحسيني، فلاح حسن عدوي و الدوري، مؤيد عبد الرحمن " مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1 ، 2000 عمان، دار وائل للنشر، الأردن.
- أبو حمد، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل " إدارة المصارف "ط1، 2005، جامعة الموصل.
- حمدان، محمد "العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية وإمكانية استخدام أدوات مالية جديدة للحد من هذه الظاهرة "، رسالة دكتوراه ،2007 ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن.

- الحميدي ، بشار عباس " إدارة التدفقات النقدية و أثرها في الأداء المصرفي " رسالة ماجستير، 2005 ، كليلة إدارة الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق.
- الخالد ، عبدالله و السعيفان حسين " العمليات المصرفية الإسلامية و الطرق المحاسبية الحديثة " ط 2، 2008، دار وائل للنشر، الأردن .
- الخضيري ، محسن احمد " المصارف الإسلامية"، ط 3، 1999، دار التارك للنشر, مصر.
- خلوف، زهرة و حرقاس ، سميرة "مشاكل عمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في ظل بيئات غير إسلامية " الملتقى الدولي الثاني 5–6 مايو بعنوان "الأزمة المالية العالمية والبدائل المصرفية نموذج النظام الإسلامي، 2009، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير، الجزائر.
- الدلقموني، محمد خالد " أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية على مؤشراتها المالية (رأس المال، توظيف الأموال، الربحية) " رسالة ماجستير، 2004، جامعة آل البيت، الأردن .
- دليل منتجات بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، 2012، عمان، الأردن .
- الدليمي، عوض فاضل إسماعيل ، النقود والبنوك ، ط1 ، 1990 ، جامعة بغداد ، العراق .

- الرفاعي، حسين محمود محمد، "اثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية " رسالة ماجستير، 2010، جامعة آل البيت ، الأردن .
- الزحيلي ، وهبة " المصارف الإسلامية " ط 3، 2007، هيئة الموسوعة العربية، دمشق.
- زيتون، منذر عبد الهادي "تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة ،المشاركة ،الإجارة المنتهية بتمليك) في البنوك الإسلامية "، رسالة ماجستير، 2010،جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- أبو زيد، حمد عبد المنعم، "نظام المضاربة في المصارف الإسلامية " المعايير و الضوابط الاقتصادية لتطوير والآثار المتوقعة على النشاط المصرفي والاقتصادي " رسالة دكتوراه ، 1997، جامعة الإسكندرية، مصر .
- الزيدانيين ، جميل " إدارة المؤسسات المالية المتخصص " ط 1 ، 1995، جامعة عمان الأهلية ، عمان .
- الشعار، محمد نضال، "أسس العمل المصرفي الإسلامي التقليدي" ط1، 2005 ،هيئة المحاسبة والمراجعة والمراقبة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين .
- الشماع ، خليل محمد حسن "الإدار ة المالية " ط 4، 1992، لا يوجد دار النشر، بغداد، العراق .
- الشمري ، صادق " أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية , ط1, 2008، دار اليازوري ، الأردن.

- شيخون, محمد "المصارف الإسلامية دراسة في المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي ،" ط1 ،2001 دار وائل للنشر، عمان ، الأردن .
- الصائغ ، محمد جبار وأبو حمد ، رضا صاحب " دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية "المجلة العراقية للعلوم الإدارية جامعة كربلاء ، مجلد4، 160-177، 2006 .
- صوان ، محمد حسن " أساسيات العمل المصرفي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية" ط1، 2006 ، دار وائل للنشر ، عمان .
- طوقان ، أمية " تطورات السياسة النقدية في الأردن خلال عام 2002" ، 2002، مركز الدراسات الإستراتيجية ، عمان ، الأردن .
- عبدالسادة ، ميثاق هاتف و ناظم ، الهام و سعيد ، بلال نوري " تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية " مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الأول، 119-133 ، 2008.
- العلاق ، بشير عباس " إدارة المصارف : مدخل وظيفي " 2001، دار القاهرة ، مصر.
- الغندور، حافظ كامل " محور التحديث الفعال في المصارف العربية" ط 1، 2003 ، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- فليح ، خلف حسن " المصارف الإسلامية، ط1، 2006، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان.
- قانون البنوك الأردنية رقم 28 لعام 2000.

- قحطان، رحيم وهيب " مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنه) "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 15 ، ص 205- 244 ، 2007 .
- قويدر، مي علي "أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان في المصارف لدى البنوك التجارية الكبيرة و الصغيرة " ، رسالة ماجستير، 2008، جامعة آل البيت ، الأردن .
- اللوزي ، سلمان أحمد و زويلف ، حسن و الطراونة ، مدحت إبراهيم " إدارة البنوك " الطبعة الأولى، 1997، دار الفكر، عمان .
- الموسوي ، حيدر يونس "المخاطر والسيولة المصرفية دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والإسلامية " ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع ، 1-12 ، 2011 .
- الميناوي ، جهاد ، "إدارة البنوك " مدخل تطبيقي، 2000، جامعة المنصورة ، المكتبة العصرية ، مصر .

المراجع باللغة الأجنبية :

- AL Manaseer, M. The determinants of Islamic and traditional bank profitability: evidence from the Middle east, Ph.D Thesis, 2007, University of the West of England , England.
- Al Naimat, S. The Central Bank of Jordan and Its Relation with Other Islamic Banks in Jordan" International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 9, 140-152 (2013) .
- Fahim, k . and Zianddin, A. and Iqbal, M. Money and Banking in Islam, 1ed. 1983, institute of policy studies/ king Abdul Aziz University, Jeddah.
- Guglielmo , R. Managing liquidity Risk. "Bank Accounting & Finance Journal" Vol. 21, No. 1, 3-10 (2007) .
- Gitman, L. principles of manegrial Finance 9th ed. 2000, Donnelley and Sons Company , N. Y.
- Hefferman, S. Modern Banking 1th ed. 2005, Johan-Wiley LTD, England.
- Hemple , G. and Simonson , D . Bank management 5th ed. 1999, John wrley And Son's Inc. N. Y.
- Howells, P. Bain, K. Financial Markets & Institutions 3th ed. 2000, Prentice Hall, U. K.
- Kazarian, E. Finance and Economic Development, Islamic Banking in Egypt, Ph.D Thesis 1991, Lund University, Sweden.

- Rmadan, I. and kilani, Q. and Kaddumi, T. "Determinants of bank profitability : evidence from Jordan " international journal of academic research. vol. 3. No. 4 180-192 (2011).

- Rose, P. commercial Bank management 4th ed. 1999, Irwin Mc Graw-Hill, N. Y.
- Saleh Ali Salman and Zeitun, Rami , " Islamic Banking Performance in the Middle East: A Case Study of Jordan", Research Online University of Wollongong, P. 6-21, (2006). Available at http://www.uow.edu.au/commerce/econ/workingpapers/WP06-21.pdf
- Shamsher, M. and Taufiq, H. and Bader, K. " Efficiency of Conventional versus Islamic Banks International Evidence using the Stochastic Frontier Approach" Journal of Islamic Economics Banking and Finance, vol.4. No2 , 107-130.(2008).
- Zaher, T. and Kabir Hassan, M. " A comparative Literature survey of Islamic finance and Banking ", financial markets , institutions and instilments , vol. 10. NO 4. 155-199 (2001).

Abstract

The impact of liquidity management on the financial performance of the Jordanian banks: a comparative study between Islamic banks and commercial banks

Prepared by

Ahmad Barkat Faraj AL Dalaeen

Supervised by

Prof. Hussam Mustafa Khadash

This study aims to determine the impact of liquidity management on financial performance of Jordanian Commercial and Islamic Banks, the factors and the determinants that affect liquidity management of Jordanian Islamic and Commercial Banks and how to overcome these determinants.

To achieve these goals the researcher used the Descriptive Analytical Method to show the effect of the liquidity management on the financial performance of Jordanian Islamic and Commercial Banks. Then some liquidity ratios and returns of financial performance were determined and their values also were determined through financial data of banks that were declared in Amman stock exchange markets. To measure the impact of liquidity management on the financial performance, SPSS software was used for statistical analysis.

The study found that there was an effect for liquidity management on financial performance of commercial banks. It also found that there was an effect to the liquidity management on the financial performance of Islamic Banks and there was an effect for the type of bank on the relationship between liquidity management and financial performance which explain the variance in degrees of liquidity and financial performance of Commercial and Islamic bank. It also found that there was an impact for the determinants of liquidity management on the financial performance of Jordanian banks.

The study recommended that commercial and Islamic banks should enhance the their efficiency of liquidity management through raise their capital by encouraging Commercial Banks to invest in. It also recommended that Commercial Banks should raise their capital to avoid depending on deposits which lead to reduce the risks of the liquidity and ensured the role of supervisory authorities in enacting laws that increase money

investment in both kinds of banks. As well as ensured that Commercial and Islamic Banks should overtake the determinants of liquidity managements through provide and create new financial instruments and markets.

.